الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٥٤**

الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون ..... (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

مشروع قرار (A/71/L.27)

(أ) **المحيطات وقانون البحار**

تقريرا الأمين العام (A/71/74 و A/71/74/Add.1)

تقرير عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/71/362)

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار عن اجتماعها السابع عشر (A/71/204)

مشروع قرار (A/71/L.26)

(ب) **استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة**

تقرير الأمين العام (A/71/351)

مشروع قرار (A/71/L.24)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/71/L.26 المعنون ”المحيطات وقانون البحار“، قد تأجل إلى موعد لاحق لإتاحة الوقت لاستعراض آثاره على الميزانية البرنامجية من قبل اللجنة الخامسة.

أود الآن أن أدلي ببيان موجز.

إن المحيطات هي شريان الحياة لكوكبنا. إنها نظام إيكولوجي حيوي ومعقد يعول بلايين البشر عليه في سبل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

العيش والأمن الغذائي والهوية الثقافية والتقاليد. وتوحدنا جميعا المحيطات بطاقتها التي لا تعرف حدودا وطرقها التجارية التي لا غنى عنها ومواردها البحرية التي تغذي مجتمعاتنا المحلية. لكن محيطنا، إذ نجتمع هنا، يواجه خطرا وبدأت حالته تهدد مكان البشرية المستدام على هذا الكوكب. فالاستغلال المفرط للأرصدة السمكية والتلوث من الأسمدة واللدائن والنفايات يسببان تضاؤل موارده، في حين يشكل تغير المناخ ضغطا هائلا على المحيطات والسواحل والنظم الإيكولوجية البحرية. إن ارتفاع مستويات سطح البحار، وتحمض المحيطات وزيادة نزع الأكسجين وانخفاض اختلاط مياه المحيطات يفاقم تلك التحديات، بينما يؤثر تغير التفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي على المناخ والطقس ونوعية الهواء.

لقد أدرك قادة العالم أهمية المحيطات للبشرية وللكوكب العام الماضي عندما اعتمدوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتضمنت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة لتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه دوامة الانهيار التي يشهدها محيطنا حاليا.

إن الجمعية العامة تضطلع بدور محوري في حماية المحيطات ومواردها. القرارات التي تم النظر فيها واتخذت في إطار جدول أعمال المحيطات أساسية لتلك الجهود. وأود أن أسلط الضوء على الملاحظات الرئيسية التالية بشأن مشروعي القرارين المعروضين علينا. إن مشروع القرار الجامع السنوي المعني بالمحيطات (A/71/L.26) يعكس الأهمية الحاسمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأرحب بتركيزه على المسائل الهامة الواسعة النطاق المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والأهمية المحورية التي يوليها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويشمل ذلك بناء القدرات، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعمل السلطة الدولية لقاع البحار، والسلامة والأمن البحريين والبيئة البحرية والموارد البحرية، وحماية اللاجئين والمهاجرين في البحر، وسلامة الصيادين والسفن.

إن القرار بأن تركز عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على تغير المناخ والمحيطات في عام ٢٠١٧ وبشأن الضجيج تحت الماء بسبب الأنشطة البشرية في عام ٢٠١٨ موضع ترحيب. ونرحب أيضا بإيلاء الأهمية لأول تقييم متكامل عالمي للبيئة البحرية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالعمل بشأن الدورة الثانية للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية.

كما أشارك في تشجيع الوفود على مواصلة المستويات العالية من حسن النية والزخم للدورة الأولى والثانية للجنة التحضيرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. إن مشروع القرار السنوي بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/71/L.24) يبرز الصلة بين هذه المسألة والأمن الغذائي والرخاء والحد من الفقر للأجيال الحالية والمقبلة.

وإنني أتشاطر الشواغل التي أعربت عنها الوفود، في مشروع القرار، بأن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يشكل خطرا جسيما يهدد الأرصدة السمكية والموائل والنظم الإيكولوجية البحرية، وأنه لا بد من تجديد الجهود من أجل ردع ومكافحة هذا النوع من الصيد. ومشروع القرار، الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم، يعلن يوم ٢ أيار/مايو يوما عالميا لسمك التونة وبالتالي فهو يشكل خطوة هامة في الاعتراف بالدور البالغ الأهمية للتونة في التنمية المستدامة والأمن الغذائي والفرص الاقتصادية وسبل معيشة الكثيرين في جميع أنحاء كوكبنا.

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد هنا في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، هو المعلم البارز التالي في جهودنا الجماعية الرامية إلى إنقاذ المحيطات. وسيجمع المؤتمر بين جميع أصحاب المصلحة والحكومات والمجتمع المدني والخبراء العلميين والخبراء الأكاديميين والمجتمعات المحلية في مسعانا المشترك. وأنا على ثقة بأنه في ظل القيادة المقتدرة للسويد وفيجي، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر، والبرتغال وسنغافورة، باعتبارهما الميسرين المشاركين للدعوة إلى العمل، فإن المؤتمر المعني بالمحيطات والبحار سيكون حقا نقطة تحوّل في تأمين الالتزامات السياسية والطوعية، وإطلاق الشراكات الاستراتيجية بين أصحاب المصلحة المتعددين، وحشد مجتمع المحيطات العالمي لدفع عجلة العمل من أجل التنفيذ الفعال للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وأشجع الجميع على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، التي ستُعقد يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير. كما أهيب بجميع الحكومات المشاركة في المؤتمر نفسه في حزيران/يونيه على أعلى مستوى. وخلال ذلك الأسبوع، سنحتفل أيضا باليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه وباليوم العالمي للمحيطات في ٨ حزيران/يونيه.

في الختام، أود أن أُسجّل تقديري وشكري للرؤساء المشاركين الذين قادوا العمليات الجارية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك بربادوس ونيوزيلندا وقبرص وبيرو وترينيداد وتوباغو. وأود أيضا أن أشكر وفود النرويج وجنوب أفريقيا، وناورو، بالنيابة عن الدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ، على عملهم وتفانيهم بوصفهم منسقي مشاريع القرارات.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج لعرض مشروع القرار A/71/L.24.

السيد كرافيك (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان للنرويج شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/71/L.24)، ويسرها عرض هذا النص بالنيابة عن جميع المشاركين في تقديمه. إن مشروع قرار هذا العام يمثل خطوة أخرى إلى الأمام في حفظ وإدارة مصائد الأسماك، التي تمثل موردا هاما للتنمية المستدامة.

كما يسر وفد بلدي أن ينضم إلى العديد من الوفود الأخرى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/71/L.26، المعنون ”المحيطات وقانون البحار“، والذي سيعرضه ثمبيلي جويني، ممثل جنوب أفريقيا. ونحن نهنئ السيد جويني على قيادته الواعية في ما يتعلق بذلك المشروع.

يتناول مشروع قرار مصائد الأسماك مسائل هامة، مثل تحقيق استدامة مصائد الأسماك ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومعالجة قدرات الصيد المفرطة وتحسين التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. كما أنه يتناول مسائل جرى بحثها في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل حلقة العمل بشأن الصيد في قاع البحار المعقودة في آب/أغسطس والمؤتمر الاستعراضي المستأنف المعقود في أيار/مايو والمعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. كما أن مشروع القرار يتطرق إلى النتائج الرئيسية التي خرجت بها محافل أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وجرى خلال المشاورات غير الرسمية لهذا العام أيضا النظر في تأثير الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في قاع البحار، على النحو المطلوب في الفقرة ١٦٢ من القرار

١٠٩/٦٩. وقد أجري الاستعراض بهدف ضمان التنفيذ الفعال للتدابير الواردة فيه وتقديم مزيد من التوصيات، عند الاقتضاء. واتفقت الوفود على إضافة أحكام جديدة من أجل تعزيز القواعد التنظيمية لأنشطة الصيد في قاع البحار. وعلى وجه الخصوص، يبرز مشروع القرار أيضا أهمية اتخاذ ما يكفي من تدابير الحفظ والإدارة لمنع حدوث آثار سلبية كبيرة نتيجة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ويوضح نص مشروع القرار الإجراءات العاجلة التي يتعين على الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تتخذها في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، يشجع مشروع قرار هذا العام على اتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء ووفق القانون الدولي، بهدف منع وردع السفن العديمة الجنسية من ممارسة أو دعم صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتعمل هذه السفن في أعالي البحار بعيدا عن أي إدارة أو رقابة. ويعبر ذلك عن قلق المجتمع الدولي المستمر إزاء الأثر السلبي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية، واعترافه بأن هناك مسؤولية مشتركة في التصدي لهذه المسألة. ويشدد مشروع القرار أيضا على الأهمية الأساسية لتهيئة بيئة عمل آمنة للعاملين في كل من أنشطة صيد الأسماك وفي رصد الامتثال.

كما يحث مشروع القرار الدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية على مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، عند التعاون في وضع تدابير حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

وتعتقد النرويج اعتقادا راسخا أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر إطارا عالميا موحدا للإدارة السلمية والمسؤولة والقابلة للتنبؤ للمحيطات والبحار. ويجب أن تتم جميع الأنشطة في البحار والمحيطات في ذلك الإطار. وفي ظل تغير الظروف باستمرار، فإن الاتفاقية واضحة فيما يتعلق بكل من التزامات الدول وحقوقها.

ولا بد من رسم حدود بحرية واضحة لتحديد أي دول لها حقوق وعليها واجبات وفي أي مناطق بموجب قانون البحار. وتعيين الحدود الخارجية للجرف القاري على بعد مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري أمر ذو أهمية بالغة في هذا الصدد. وتضطلع لجنة حدود الجرف القاري أيضا بدور هام في هذا العمل.

وفي هذا العام، يسر النرويج أن تكون قادرة على المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني لغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء لجنة حدود الجرف القاري من الدول النامية في اجتماعات اللجنة. ونشجع الدول الأخرى أيضا على النظر في التبرع لهذا الصندوق؛

وبصفتي المنسق، أود أن أشكر شخصيا المديرة غابرييل غوتشي – فانلي وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على خبرتهم ومهنيتهم ودعمهم القيّم في إعداد مشروعي القرارين. ونشكر مرة أخرى ثمبيلي جويني، ممثل جنوب أفريقيا، على التنسيق الذي ينم عن الخبرة لمشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار. كما أود أن أشكر أليس ريفيل، ممثلة نيوزيلندا، على عملها في التنسيق الناجح للقرار المتعلق بمصائد الأسماك خلال السنوات الأربع الماضية.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير النرويج للوفود على عملها الشاق وتعاونها في صياغة مشروعي القرارين. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه المشاركة البناءة والتعاونية فيما نواصل معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تواجه محيطاتنا ومصائد الأسماك لدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/71/L.26.

السيد جويني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): كما تدرك الجمعية، تتشرف جنوب أفريقيا بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/71/L.26، المعنون ”المحيطات وقانون البحار“، ومن دواعي سرورها الآن، عرض مشروع القرار بالنيابة عن كل مقدميه، وباقي الوفود بشكل عام.

ولم يكن لهذا الإجراء الهام المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة أن يتم لولا دعم جميع الوفود، التي أظهرت تعاونا ومرونة هائلين في متابعتها ودفاعها عن مصالحها الوطنية خلال جولتين من المفاوضات إستمرّت كل منهما خمسة أيام، وانتهتا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وبصفتي منسقاً، سأكون مقصراً إن لم أنوه بما قدمه لي من دعم أثناء المفاوضات وفي الفترة ما بين الدورتين، مدير وموظفو شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي تقدم خدمات الأمانة والمشورة إلى المنسق في جميع مراحل العملية.

كما يسر جنوب أفريقيا أن تكون من البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة (A/71/L.24)، الذي عرضه صديقي السيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج خلال هذا الصباح. ويتقدم وفد بلدي له بالتحية، على إشرافه الدقيق على المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة. وقد قام بعمل جيد.

وبالعودة إلى مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار، يقر مشروع القرار المعروض علينا A/71/L.26 بأهمية مساهمة التنمية المستدامة وإدارة موارد المحيطات والبحار واستخداماتها في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، ولا سيما تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، يهيب بالدول أن تنفذ أهداف التنمية المستدامة المبينة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بما في ذلك الهدف ١٤ الرامي إلى الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، ويشير إلى أن أهداف الخطة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة.

ويرحب بنتائج الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي عقدت خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ولا سيما القرارات المتخذة بشأن المحيطات والبحار (جمعية الأمم المتحدة للبيئة -١٠/٢) والنفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (جمعية الأمم المتحدة للبيئة - ١١/٢) والإدارة المستدامة للشُّعب المرجانية (جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١٢/٢) ودور ومهام وأساليب تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمسار ساموا باعتباره وسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة (جمعية الأمم المتحدة للبيئة -٢/٤)،

ويشير إلى قرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة بقانون البحار وبالمحيطات وقانون البحار، بما في ذلك القرار ٢٩٢/٦٩ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والقرار المتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، خلال الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالتزامن مع اليوم العالمي للمحيطات الذي سيجري الاحتفال به في ٨ حزيران/يونيه من أجل دعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤، وكذلك قرارها ٣٠٣/٧٠ بشأن أساليب ذلك المؤتمر. كما يشيد

بالمناقشات المثمرة وتبادل الآراء في الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية، المنشأة بموجب القرار ٢٩٢/٦٩، والتي عقدت من ٢٨ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل، ومن ٢٦ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر، ويشير في هذا الصدد، إلى انعقاد الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التحضيرية خلال عام ٢٠١٧.

ويرحب مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزته السلطة الدولية لقاع البحار في عملها المتعلق بأنظمة الاستغلال، وبخاصة تقديم مشروع العمل الأولي لأنظمة الاستغلال أثناء الدورة الثانية والعشرين للسلطة، ويلاحظ في الوقت نفسه أن جميع الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة قد دعيت إلى تقديم إسهامات في المشروع، ويشجع السلطة على مواصلة عملها المتعلق بإعطاء الأولوية لأنظمة الاستغلال، ووفقا لقائمة النواتج المتوخاة ذات الأولوية التي أقرها مجلس السلطة.

ويرحب بارتياح بإحياء المحكمة الدولية لقانون البحار للذكرى السنوية العشرين لإنشائها، ويرحب بالمناسبات التذكارية بما في ذلك الحفل التذكاري بمناسبة الذكرى السنوية العشرين والحلقة الدراسية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين، التي عقدت في هامبورغ، من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ويعرب عن تقديره للمساهمين فيها؛ ويلاحظ كذلك مع الارتياح التقدم المحرز في أعمال لجنة حدود الجرف القاري، ونظرها حاليا في عدد من التقارير المقدمة بشأن الحدود الخارجية للجرف القاري الواقعة على بعد مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري؛

ويشير مشروع القرار إلى المسؤوليات والمهام الموكلة إلى الأمين العام في الاتفاقية وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٨/٤٩ و ٢٦/٥٢، ويلاحظ العدد المتزايد للطلبات الموجهة إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار من أجل إنجاز نواتج إضافية وخدمة الاجتماعات في القرار ٢٩٢/٦٩ وفيما يتعلق بالدعم المقرر أن تقدمه الشعبة بوصفها أمانة العملية المنتظمة خلال الدورة الثانية للعملية المنتظمة، ومن أجل كفالة تخصيص موارد مناسبة للشعبة لكي تضطلع بأنشطتها في إطار الميزانية المعتمدة للمنظمة.

ويقر بأهمية الصندوقين الاستئمانيين المنشأين عملا بالقرار ٧/٥٥ لتيسير مشاركة أعضاء اللجنة من الدول النامية في اجتماعات اللجنة، والوفاء بمقتضيات المادة ٦ من المرفق الثاني للاتفاقية، وينوه مع التقدير بالتبرعات التي قدمت إليهما مؤخرا، ويلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن نقص الأموال في الصندوق الاستئماني للتبرعات لغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة من الدول النامية في اجتماعاتها قد يحول دون تنفيذ اللجنة لمقرر الاجتماع السادس والعشرين للدول الأطراف الذي طلب إلى اللجنة أن تجتمع لمدة لا تزيد عن ٢٦ أسبوعا، وقد يعرقل مضيها قدما في العمل لاحتمال عدم اكتمال النصاب القانوني في دورات عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، نحث الدول والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على الإسهام في الصندوق الاستئماني المشار إليه أعلاه. ونعرب عن تقديرنا للبلدان التي أسهمت.

وفي الختام، بعد ١٠ أيام من المفاوضات المكثفة، بما في ذلك سلسلة من المجموعة الصغيرة والاجتماعات الثنائية، تمكنت الوفود من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل فقرة من فقرات مشروع القرار، التي تسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء والكيانات الأخرى على تنفيذ الالتزامات التي تستهدف، في جملة أمور، الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار.

ولذلك، يسرني أن أقدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة لتنظر فيه. ويحدوني الأمل أن تظهر الوفود نفس روح التعاون والتفاهم التي اتسمت بها المفاوضات وأن يُعتمد مشروع القرار A/71/L.26 بتوافق الآراء عندما يحين وقت اعتماده.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان، بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٢ في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وهم بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو وبلدي، بالاو، لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/71/L.27، والمعنون ”اليوم العالمي لسمك التونة“، في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال بشأن المحيطات وقانون البحار توطئة للبت فيه. ونظرا لضيق الوقت، ستُعمم نسخة أطول من بياني على جميع الدول الأعضاء.

ويسرنا أن ٩٣ بلدا حاليا من جميع مناطق العالم قد انضمت إلينا في المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بإعلان يوم ٢ أيار/مايو اليوم العالمي لسمك التونة. ولذلك، فإننا نعرب عن تقديرنا العميق لجميع الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار. وندعو، بكل تواضع، الوفود الأخرى إلى المشاركة في تقديمه قبل اعتماده اليوم.

ويؤكد مشروع قرار اليوم العالمي لسمك التونة، قيد النظر اليوم، الأهمية الحاسمة للتونة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الدول، إذ أن تلك الأسماك تمثل دعامة لبعض أكبر مصائد الأسماك في العالم وأكثرها قيمة، وكذلك للكثير من الناس الذين يعتمدون عليها في كسب الرزق. ويهدف اليوم العالمي لسمك التونة إلى خلق وعي عالمي فيما يتعلق بقيمة وأهمية التونة لحياة العديد من البشر وسبل عيشهم في جميع أنحاء العالم وإسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، علاوة على الدور البالغ الأهمية لسمك التونة في النظم الإيكولوجية البحرية.

إن النشاط الاقتصادي العالمي الذي يمكن أن تولده مصائد أسماك التونة بشكل مباشر وغير مباشر لافت للنظر. ففي كل عام، يجري استخدام ٢,٥ مليون طن على الأقل من الصيد العالمي لسمك التونة في صناعة التعليب. وعلى الصعيد العالمي، تُستهلك حوالى ٢٥٦ مليون علبة تونة، تقدر قيمتها بمبلغ ٧,٥ بلايين دولار. وبالتالي، فإن كفالة الاستدامة طويلة الأجل لمصائد أسماك التونة والخرمان في العالم ترتبط ارتباطا عضويا بتوفير الأمن الغذائي وسبل العيش الحيوية وفوائد اقتصادية في العديد من مناطق العالم. وفي منطقتي بالذات، ظلت أسماك التونة على مدى قرون توفر مصدرا غذائيا هاما وفرص عمالة لسكان جزر المحيط الهادئ، علاوة على قيمة ثقافية وتقليدية كبيرة غير ملموسة لشعوبنا.

واليوم، يمثل صيد سمك التونة كذلك مصدرا هاما للدخل. وبالنسبة لبعض دولنا الأعضاء، فإن موارد أسماك التونة داخل منطقة المائتي ميل الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل منها تمثل الموارد المتجددة الهامة الوحيدة وأفضل فرصة لها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبالإضافة إلى القيمة الاقتصادية الهامة للتونة، فإنها تؤدي دورا هاما في النظام الإيكولوجي البحري. إن انخفاض أعداد أسماك التونة والتغيرات في ديناميات شبكتها الغذائية قد يعوقان قدرة المحيطات على توليد خدمات النظم البيئية الأساسية، ذات الأهمية الحيوية لصحة ورفاه البشر وأنشطتهم الاقتصادية.

وعلى الرغم من أهمية أسماك التونة، فإنها تواجه تحديات خطيرة لاستدامتها على المدى الطويل. وهناك عدد من الصنارات والشباك المنصوبة لصيد أسماك التونة في المحيطات أكثر من تلك المنصوبة لأي مجموعة أخرى من الأسماك. وكما أشرنا في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى، فإن المسائل المتعلقة بأسماك التونة تشمل الطاقة المفرطة من أساطيل الصيد والتخصيص العادل لحقوق الصيد بين الدول التي تزاول صيد الأسماك وتنفيذ النهج الوقائي ونهج النظام الإيكولوجي وجهود مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ولضمان أن تكون هناك أعداد وفيرة من أسماك التونة

في المستقبل، فإننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى إنهاء الصيد المفرط وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وكذلك ضمان ألا تهدد المعدات المستخدمة في صيد التونة أشكال الحياة المحيطية الأخرى.

وكانت تلك المسائل، من بين أمور أخرى، هي العوامل المحركة للأطراف لتضييق اتفاقات صيد أسماك التونة في عام ٢٠١١ ولتحديد ٢ أيار/مايو يوما عالميا لسمك التونة. وقد سرنا أن نحتفل به مع الأصدقاء هنا في الأمم المتحدة للمرة الأولى في وقت سابق من هذا العام. وبالنظر إلى العمل الجاري بشأن تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة – حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها استخداما مستداما لتحقيق التنمية المستدامة – فإن هذا الوقت مناسب للتأكيد على أهمية أسماك التونة المحورية للأمن الغذائي العالمي ولتطلعات التنمية المستدامة، وكذلك لاغتنام هذه الفرصة لعرض وتبادل أفضل الممارسات بشأن حفظ واستخدام وإدارة أسماك التونة على نحو مستدام. ويسرنا أن يحتفل العالم أيضا الآن بهذا اليوم. ولذلك، فإن اليوم العالمي لسمك التونة ضروري من أجل حماية هذا النوع الرائع وحماية محيطاتنا وبحارنا والملايين من الناس الذين يعتمدون على التونة. إننا نحتفل الآن بسمك التونة، ونتطلع إلى القيام بذلك في المستقبل. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء اليوم.

أود أن أواصل كلامي بملاحظات عامة بشأن البند ٧٣ المعنون ”المحيطات وقانون البحار“. في البداية، نشكر، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، السيد ثمبيلي جويني، ممثل جنوب أفريقيا، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على قيادتهما المقتدرة في توجيه المفاوضات بشأن مشاريع القرارات إلى نهاية ناجحة، ويسرنا أن نؤيد اعتماد مشاريع القرارات بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك واليوم العالمي لسمك التونة.

ونعلق أهمية خاصة على هذا البند من جدول الأعمال. ونحن نعتبر المحيطات شريان الحياة بالنسبة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ولذلك، فإننا نعي تماما الآثار السلبية المتزايدة على سلامة المحيطات، التي تُعزى إلى النشاط البشري. وتشمل التهديدات الخطيرة لصحة محيطاتنا المشتركة وقدرتها على الصمود الصيد المفرط وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والتلوث البحري، بما في ذلك باللدائن الدقيقة، وتدمير الموائل البحرية وغيرها من الأخطار التي تهدد التنوع الأحيائي البحري، علاوة على الآثار المترتبة على تغير المناخ، من قبيل تحمض المحيطات.

إن تلك الآثار الخطيرة والمتزايدة ليست مجرد تهديدات لمحيطاتنا فحسب، بل إنها تشكل تحديا خطيرا لتنميتنا المستدامة وقدرتنا على تلبية التطلعات المشمولة في خطة عام ٢٠٣٠. إن المحيطات السليمة والمنتجة والقادرة على الصمود مهمة للغاية، في جملة أمور، للقضاء على الفقر ولإمكانية الحصول على أطعمة كافية ومأمونة ومغذية ولتحقيق التنمية الاقتصادية ولخدمات النظم البيئية الأساسية.

وقد كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ في طليعة الدول الداعية إلى إدراج هدف قائم بذاته ضمن أهداف التنمية المستدامة على أن يكرّس لحفظ المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام. وبالتالي، فإننا نرحب بإدراج الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى بدء العمل البالغ الأهمية في تنفيذ ذلك الهدف لأجل الوفاء بالغايات المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البحرية ومعالجة تحمض المحيطات وإنهاء الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، علاوة على تحسين فوائد الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ونرحب في ذلك الصدد بمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول لدعم

تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونهنئ الميسرين في تلك العملية، الممثلين الدائمين للبرتغال وسنغافورة، ونتطلع إلى العمل معهما عن كثب لضمان عقد مؤتمر فعال وناجح.

ولم نكن وحدنا من أبدى الشعور ببالغ القلق إزاء التقارير الأخيرة القائلة بأن التنوع البيولوجي البحري قد شهد تراجعا كبيرا خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية. فقد واصلت أعداد الفقاريات البحرية انخفاضها بمعدل ٤٩ في المائة، في حين واصل بعضها الانخفاض بمعدلات تقرب نسبتها من ٧٥ في المائة. وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه المحيطات وصحتها في مجتمعاتنا وتنمية بلداننا، فهي أنباء مفزعة حقا. وهي كذلك بصفة خاصة عند اقترانها بتزايد الآثار الضارة الناجمة من تغير المناخ وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المحيطات والبحار. وبالتالي، يسرنا أن نوجه الاهتمام بقدر أكبر إلى مسألة تغير المناخ وأثرها على المحيطات في عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

ونلاحظ في سياق مماثل، أن تقييم الأمم المتحدة العالمي للمحيطات يولي اهتماما عاجلا للعمل الذي اضطلعت به اللجنة التحضيرية على وضع صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدامين للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونرى أن هناك تقدما محرزا بالفعل في ذلك العمل، ونتطلع إلى تشكيل لجنة تحضيرية ناجحة خلال الدورتين المقرر عقدهما في عام ٢٠١٧.

وما زلنا نشيد بإسهامات السلطة الدولية لقاع البحار، فضلا عن المبادرات الجارية لبناء قدرات البلدان النامية. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في وضع مجموعة شاملة من القواعد التي تنظم أنشطة التعدين في قاع البحار بغية ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة الجارية في المنطقة. وقد تكلمنا في مناسبات عديدة عن مدى أهمية عمل السلطة الدولية لقاع البحار بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ، إذ تصل مساحة المناطق الاقتصادية الخالصة لدينا إلى أكثر من ٣٠ مليون كيلومتر وتتصل مباشرة بمنطقة صدع كليبرتون المربحة. ونشيد أيضا بالإسهام القيم للجنة حدود الجرف القاري. وعليه، نرحب بالخطوات المتخذة لضمان تمكين الدول النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من المشاركة الكاملة في مداولات اللجان الفرعية إن رغبت في ذلك.

ولا يسعنا التشديد بما يكفي على أهمية مصائد الأسماك السليمة بالنسبة لاقتصاداتنا وسبل المعيشة في بلداننا. وما تزال منطقة المحيط الهادئ موقعا للقيادة العالمية في الاستثمار في إدارة مصائد الأسماك وفي أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف غير أن ذلك العمل لا يمكن أن يتم في فراغ. ونكرر نداءنا المتعلق بضرورة توفير بيانات دقيقة كاملة وموثوقة لدعم التقييم العلمي للأرصدة السمكية وتعزيز نهج مراعية للنظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك. ونؤكد أيضا، كما فعلنا في المؤتمر الاستعراضي، ضرورة الأخذ بالنقاط المرجعية المستهدفة في إدارة الأرصدة السمكية لأن من شأنها أن تساعد على تمكين الاستغلال المستدام الطويل الأجل لهذه الأرصدة، فضلا عن الالتزام بضمان عدم وقوع العبء غير المتناسب لإجراءات الحفظ على البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونود أن نشكر مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار على عمله الشاق ودعمه المستمر، لا سيما المتعلق منه ببناء القدرات وتقديم الدعم التقني والمشورة القانونية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة أدامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، الجبل الأسود، أيسلندا، صربيا، وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا.

ونحن نجتمع هنا لاعتماد مشروعي قرارين هامين: أحدهما بشأن المحيطات وقانون البحار (A/71/L.26) والآخر بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/71/L.24). وقد شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في المشاورات على إعداد مشروعي هذين القرارين بصفتنا أطرافا ملتزمين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، بما في ذلك اتفاق تنفيذ اتفاقية قانون البحار المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ونرى أن مشروعي القرارين هذين سيساعدان على توجيه اهتمام الجمعية العامة وعامة الجمهور للمسائل الهامة المتعلقة بالشؤون البحرية، بما في ذلك مصايد الأسماك.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الممتازة التي أبداها كلا المنسقين. ونود أن نشكر جميع الرؤساء المشاركين والميسرين لمختلف الاجتماعات التي أسهمت في عملية إعداد مشروع القرار، والذين مكّن عملهم تيسير عمل الوفود. ونشيد أيضا بالمشاركة البناءة للوفود الأخرى في المفاوضات التي كفلت التوصل إلى نتائج إيجابية في كلتا الحالتين، علاوة على إدراج العديد من المسائل الهامة والمواضيعية.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، بأطرافها البالغ عددهم ١٦٨ طرفا – بما فيها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه – دستور المحيطات حقا وهي تتضمن أيضا القانون الدولي العرفي، وإنشاء الإطار القانوني الهام الذي يجب فيه تنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة بالمحيطات والبحار. ونأمل بصدق أن يتحقق هدف المشاركة العالمية في الاتفاقية في يوم ما. ونرحب في ذلك الصدد، بانضمام أذربيجان إلى الاتفاقية في وقت سابق من هذا العام.

يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أيضا ضرورة تعزيز إدارة المحيطات بوصفها دعامة أساسية لصون وحماية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي وكفالة التنمية المستدامة، فضلا عن العلاقات السلمية بين الدول. وما زلنا نؤيد الأهمية البالغة للحفاظ على نزاهة الاتفاقية. ومع ذلك، نسلّم بضرورة ضمان استمرار أهمية الاتفاقية وقدرتها على مواجهة تحديات اليوم وتلك التي ستنشأ في المستقبل. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة وضع اتفاقات تنفيذية جديدة.

وبالتالي، يسر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإشادة بالتقدم المحرز في الدورتين الأوليين للجنة التحضيرية في إعداد توصيات بشأن صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية قانون البحار يتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وقد مكن ذلك من حل الكثير من المسائل الملحّة. ونود أن نشكر رئيس العملية، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، على قيادته الممتازة، فضلا عن الميسرين الأربعة الآخرين من مختلف الأفرقة غير الرسمية.

وقد تم التسليم بأهمية المحيطات ومواردها في سياق التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونحن نؤيد الرأي القائل بأن صنع القرارات الذي يتحلى بالمسؤولية على جميع المستويات والذي يرمي إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الذي سيعقد في حزيران/يونيه المقبل لدعم تنفيذ الهدف ١٤ بشأن المحيطات، وسنشارك بنشاط في الأعمال اللازمة للتحضير له. ونرى أن التنفيذ السليم لهذا الهدف أمر ضروري من أجل مكافحة التهديدات الرئيسية التي ما زالت

تواجه البيئة البحرية، بما في ذلك تغير المناخ والقمامة البحرية، بما فيها اللدائن واللدائن الدقيقة والأنواع الدخيلة المُغيرة، والتلوث بالمغذيات والمناطق الميتة والضوضاء البشرية المنشأ تحت الماء والإفراط في الصيد والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم – وكلها أمور تسهم في تدهور صحة البيئة البحرية واستمرار فقدان التنوع البيولوجي البحري.

ويدرك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تغير المناخ ستكون له آثار ضارة كبيرة على المحيطات ونظمها الإيكولوجية، الأمر الذي ستكون له عواقب اجتماعية واقتصادية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وبوصفنا موقعين على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإننا نكرر دعوة الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها بموجب ذلك الاتفاق، وندعو كذلك الدول التي ليست بعد أطرافاً في الاتفاق إلى أن تصبح كذلك، بهدف العمل معاً، بطريقة منسقة، لمعالجة أحد التهديدات الرئيسية للمحيطات والحياة على الأرض. وبالتالي، فإننا نرحب بأن الاجتماع الثامن عشر، المقرر عقده في العام القادم، للعملية التشاورية غير الرسمية سوف يعالج آثار تغير المناخ على المحيطات.

ويظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضاً ملتزمين التزاماً راسخاً بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية. ونرى أن الدورة الثانية المقبلة ينبغي أن تعزز المعلومات العلمية المتاحة للمديرين وصانعي السياسات بغية تحسين نوعية عملية اتخاذ القرارات. ونود أن نشكر جميع العلماء والزملاء الآخرين الذين عرضوا العمل طوعاً في تلك العملية الهامة.

وأخيراً، فيما يتعلق بمشروع القرار A/71/L.26، المعنون ”المحيطات وقانون البحار“، يأسف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لأن البيان الشفوي بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المعروض علينا قد قُدم في وقت متأخر جداً في العملية. وكان ينبغي تقديم هذا البيان في الوقت المناسب، من أجل تمكين الدول الأعضاء من النظر فيه بعناية قبل اتخاذ أي إجراء. ونود الإصرار على ألا يمس الاتفاق على مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار بالمناقشات الجارية في اللجنة الخامسة حول التقديرات المنقحة المقدمة إلينا.

أتحول الآن إلى مشروع القرار A/71/L.24 بشأن استدامة مصائد الأسماك، حيث يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والذي يحدد مبادئ حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال ويُفصّل المبدأ الأساسي للاتفاقية المتمثل في التعاون بغية ضمان حفظ موارد مصائد الأسماك، سواء داخل أو خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتشجيع هدف الاستخدام الأمثل لها. وبالتالي، فإننا نعتبر أن المؤتمر الاستعراضي المستأنف، الذي انعقد في أيار/مايو، يمكن أن يُنظر إليه بوصفه أداة هامة لتحسين التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق.

ونودّ أن نسجل ارتياحنا إلى أنه أمكن الاتفاق على التوصيات التي تشمل عدداً من المسائل الهامة، مثل مسؤولية دولة العلم والعناية الواجبة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والسفن العديمة الجنسية وتعزيز دور وفعالية الهيئات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وظروف العمل على متن سفن الصيد. ونشكر الأستاذ فابيو هاسين (البرازيل) على قيادته المقتدرة للمؤتمر. ونرحب أيضاً ببدء نفاذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، في ٥ حزيران/يونيه، حيث

أننا نعتبره أداة هامة لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه.

كما أن الاتحاد الأوروبي راضٍ عن نتائج استعراض تدابير الصيد في قاع البحار، بما في ذلك حلقة العمل المفيدة التي عُقدت في سياق مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك. ونسلّم بأن الدول، منفردة وعن طريق الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك، قد اتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام القرارات السابقة. ومع ذلك، نشير أيضاً إلى أن التنفيذ لم يكن كافياً في جميع الحالات والمجالات. ونعتقد أن زيادة العلوم وتحسينها، فضلاً عن المزيد من الصرامة في تنفيذ التدابير، أمر ضروري إذا ما كنا نريد حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة – بما في ذلك الأرصدة السمكية في أعماق البحار – من أنشطة الصيد القاعي تلك.

وأخيراً، يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإعراب عن الامتنان للأمانة العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملهما ودعمهما المستمر طوال السنة.

السيد كاتوتا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي ببيان باسم البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣٢ بشأن البند ٧٣ (أ)، المعنون ”المحيطات وقانون البحار“، مع التركيز بصفة خاصة على مشروع القرار A/71/L.26، الذي نسقه السيد نديمبيلي، ممثل جنوب أفريقيا.

إن المحيطات والمناطق الساحلية والبحار عنصر أساسي من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض وهي أحد المصادر الرئيسية التي توفر خدمات اقتصادية واجتماعية للبشرية. وبالتالي، لا يمكن المبالغة في أهمية الحماية والحفظ المستدامين للبحار والمحيطات، بما في ذلك مواردها، لبقاء البشرية. وتسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية تلك الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تؤكد حفظها واستخدامها على نحو مستدام.

وفي ذلك الصدد، نرحب بكل المبادرات المتخذة على جميع المستويات – بما في ذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية – لحماية تلك الموارد بهدف كفالة استدامتها. وكما أشار مشروع القرار A/71/L.26، فإن بدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في موعد مبكر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ هو تطور طيب ويكتسي تنفيذه مزيداً من الأهمية للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعطي حقوقاً للدول غير الساحلية للاستفادة من المحيطات والبحار والموارد البحرية، وإن أكثر من نصف البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣٢ هي حالياً دول أطراف في الاتفاقية. واستناداً إلى المادة ٦٩ من الاتفاقية، فإن للدول غير الساحلية الحق في المشاركة، على أساس منصف، في استغلال جزء ملائم من فائض الموارد الحية في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية في نفس المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والجغرافية ذات الصلة لجميع الدول المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للدول غير الساحلية أيضاً حقاً في أعالي البحار وفي إرساء الكابلات والأنابيب في البحر وبناء الجزر الاصطناعية والمنشآت الأخرى المسموح بها بموجب القانون الدولي وفي صيد السمك وإجراء البحوث العلمية والإبحار في أعالي البحار، على النحو الوارد في المادتين ٨٧ و ٩٠ من اتفاقية قانون البحار. ويحق للدول غير الساحلية إبحار السفن التي ترفع أعلامها في أعالي البحار، على النحو المبين في المادتين ٩٠ و ٩١.

ومع ذلك، وفي حين أن البلدان النامية غير الساحلية لها تلك الحقوق، فإن استفادتها من هذه الأحكام لا تزال في حدودها الدنيا. وتُعزى مشاركتها المحدودة بشكل خاص إلى قلة الموارد المالية والتقنية والافتقار إلى الوعي ونقص التصديق ومحدودية التكنولوجيات، فضلاً عن محدودية الوصول إلى

البحار. وأودّ أن أسلط الضوء على بعض احتياجات تلك البلدان، التي يوردها جيداً أيضاً مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم.

أولاً وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى بناء القدرات. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى بناء القدرات لكي تتمكن من فهم الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والتنفيذ الكامل لها، مما يتيح لها الاستفادة من الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والمشاركة الكاملة في حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وهي بحاجة إلى الدعم التقني لكي تتمكن من المشاركة الكاملة في المنتديات العالمية والإقليمية المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار.

ثانيا، لا بد من نقل التكنولوجيا لا سيما لبناء القدرات في البحوث العلمية البحرية من أجل تمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة. ثالثا، من الضروري توفير الدعم المالي لدعم مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

وبالتالي، فإن البلدان النامية غير الساحلية تدعو المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة إلى الوعي بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ الاتفاقية وغيرها من الاتفاقات الإقليمية والدولية المتصلة باستخدام وحفظ المحيطات والبحار وفي ضمان حقوقها ومصالحها المشروعة، وضمان التوازن في وضع المعايير.

ونرحب بالدعوة الواردة في القرار A/71/L.26 للأمين العام ليدعو إلى عقد الاجتماع السابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكما ذكرت سابقا، فإن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية محدودة بسبب التحديات المحددة التي تواجهها. بيد أنه من المهم أن يعالج الاجتماع التحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ويخصص الوقت لمناقشة تلك المسائل وتحديد توصيات بشأن كيفية تعزيز مشاركتها في استخدام وحماية المحيطات والبحار حتى تتمكن من الإسهام في التنفيذ الناجح للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

السيدة تشيغيال (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. ونود أن نشكر السيد جوييني ممثل جنوب أفريقيا، والسيد كرافيك ممثل النرويج، والسيدة ديي ممثلة ناورو، على اختتمام المفاوضات بشأن القرارات، على الترتيب، اختتاما ناجحا. ونتطلع إلى اعتماد تلك القرارات.

ونرحب باستمرار التركيز على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار. ولا تزال الاتفاقية تكتسي أهمية استراتيجية حيوية باعتبارها أساسا للعمل والتعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في القطاع البحري وينبغي أن تظل مجسدة على هذا النحو في القرار الجامع المتعلق للمحيطات (A/71/L.26). وهي ترتبط بعدد من الأحداث الهامة التي حدثت هذا العام، وأود أن أسلط الضوء عليها وعلى أوجه الترابط بينهما.

وفي أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، عقدنا أول دورة للجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ من أجل وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتلتها الدورة الثانية خلال الصيف. وكانت مناقشاتنا مثمرة، وقد أحرزنا تقدما جيدا بفضل القيادة البارعة للسفير إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو في توجيه مناقشاتنا.

غير أننا نشعر بالجزع إزاء عدم إحراز التقدم حتى الآن في سياق القرار الجامع المعني بالمحيطات، الذي كان من الممكن أن يكون بوضوح موضوع بيان فعال. وبينما يسارع الكثيرون

منا للوفاء بالموعد النهائي لتقديم المدخلات بحلول يوم الاثنين، ينبغي لنا الآن أن نقوم بدراسة هذه الثروة من المعلومات لإعداد أنفسنا للدورة المقبلة للجنة التحضيرية، التي ستبدأ في آذار/مارس ٢٠١٧. ونحن نأمل بالتأكيد مواصلة إحراز تقدم جيد بما أننا الآن في منتصف الطريق في العملية التحضيرية.

وفي ٢ أيار/مايو، احتفلت بلدان المحيط الهادئ باليوم العالمي للتونة هنا في الأمم المتحدة. والتونة جزء هام من حياتنا في منطقة المحيط الهادئ. وهي توفر العمالة، والأمن الغذائي، والكثير من المنافع الأخرى. والواقع أن العديد من الناس في منطقتنا لهم ارتباط روحي بالتونة. وبالتالي، من المنطقي أن تقر الأمم المتحدة بأهمية اليوم العالمي، ونحن نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار A/71/L.27 في وقت لاحق اليوم. وحتى الآن، شارك ٩٠ بلدا في تقديم مشروع. ونشكرها على دعمها، وندعو البلدان الأخرى كافة التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلينا.

وفي حزيران/يونيه، قامت عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار الأمم بدراسة الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. وكانت هذه المناقشة شاملة ومناسبة من حيث توقيتها؛ ونظرت في نطاق المشكلة وأيضا في مجموعة شاملة من الحلول، من الوقاية إلى الترحيل. ونرحب بتقرير الرئيسين المشاركين (A/71/204) عن أعمال العملية التشاورية غير الرسمية ومكانتها ضمن القرار الجامع لهذا العام. كما نرحب بتجديد ولايتها وبأنها ستركز على التفاعل بين المحيطات وتغير المناخ في العام المقبل.

وفي آب/أغسطس، أكدنا على أهمية النجاح في تنفيذ الدورة الثانية للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري أن تكون العلوم أساس وضع السياسات بشأن قضايا المحيطات ومصائد الأسماك. وتتمثل العملية هنا في الأمم المتحدة للحصول على أفضل العلوم المتاحة في تطوير التقييم العالمي للمحيطات. ونرحب بالقرارات المتخذة بشأن نطاق ومدة الدورة الثانية.

وفي أيلول/سبتمبر، انتهينا من وضع طرائق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيتارك في استضافته السويد وفيجي في نيويورك خلال أسبوع اليوم العالمي للمحيطات في العام المقبل. ونرحب بتعيين الممثلين الدائمين للبرتغال وسنغافورة لتيسير الأعمال التحضيرية، ونتطلع إلى العمل معهما عن كثب. والوثيقة الختامية المقررة الموجزة في شكل نداء لاتخاذ إجراء سيحدد مسار عملنا، ولكن النجاح الحقيقي للمؤتمر سيرهن بالحوارات من أجل الشراكة. وجميع أصحاب المصلحة، والدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، مدعوون إلى الإسهام في هذا النجاح وتعزيز الخطة بالتزامهم بالتنفيذ الكامل للهدف ١٤.

وسيتعين علينا جميعا أن نقوم بتعزيز وتسريع تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها بالفعل ونقترح التزامات جديدة. فالمحيطات السليمة والمنتجة والقادرة على التكيف هي مفتاح مستقبل كوكبنا الأزرق. وبالنظر إلى اتساع رقعة المحيط الهادئ، فإننا نعتبر أنفسنا على الدوام أمناء على حماية محيطاتنا واستخدامها المستدام.

وفي الدورة السابعة والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في بلدي، اعتمد قادتنا بيان بونبي بشأن المحيطات: مسار الاستدامة. وهذا الموضوع يعزز الصلة التي لا تنفصم بين المحيطات، والبحار، وشعوب جزر المحيط الهادئ وقيمها، وممارساتها التقليدية وعلاقاتها الروحية. وفي هذا الصدد، سيواصل منتدى جزر المحيط الهادئ الدفاع عن محيطات سليمة ومنتجة وقادرة على

التكيف هنا في الأمم المتحدة. ونعتبر هذا إسهاما في جهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الذين أسهموا في هذه العمليات ودعموها.

السيدة ويلسن (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه من دواعي سروري البالغ أن أفكر في سنة كانت حافلة للغاية بالنسبة للمحيطات وقانون البحار. وكما استمعنا للتو من رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ، فإن مجموعة الاجتماعات والمناسبات الرئيسية التي أبرزتها لا تمثل إلا موجزا لما أنجزناه خلال السنة.

وقد أحرزنا بشكل جماعي تقدما إيجابيا في المناقشات المتعلقة بوضع صك ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستعماله المستدام خارج حدود الولاية الوطنية بتوجيه ماهر من السفير إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو، الأمر الذي أقر به الآخرين. وقد ناقشت العملية التشاورية غير الرسمية مدى التحديات التي يشكلها الحطام البحري واللدائن الدقيقة، بل وكذلك ما هو أكثر أهمية، وهو استكشاف الخيارات المتاحة للعمل المشترك على جميع المستويات من أجل التصدي لهذه التحديات.

وفيا يتعلق بمصائد الأسماك، نظرنا في مدى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية من خلال المؤتمر الاستعراضي وتنفيذ تدابير صيد الأسماك في قاع البحار التي أقرتها الجمعية العامة، على النحو المبين في القرار ٧٢/٦٤ والقرار ٦٨/٦٦. إن مشروع القرار الجامع السنوي (A/71/L.26) بشأن المحيطات، ومشروع القرار (A/71/L.24) بشأن استدامة مصائد الأسماك، وفرا الوسائل من أجل النظر في جميع هذه المسائل والتطورات الأخرى في قانون البحار. وقد وجدنا المناقشات ذات الصلة غنية ومثمرة، وقد ترأسها على التوالي، السيد ممبيلي جويني المقتدر جدا، ممثل جنوب أفريقيا، والسيد أندرياس موتسفيلد كرافيك، ممثل النرويج.

ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين، انطلاقا من اهتمامنا الخاص بوصفنا دولة جزرية، بحماية المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. وهي ترحب باستمرار إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها إطارا قانونيا يجب أن تُنفذ بموجبه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. والاتفاقية تتسم بأهمية استراتيجية كأساس للعمل والتعاون على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري وهي في المقابل، تشكل أساس التجارة بين الدول وتدعم النمو الاقتصادي. وبوجود أكثر من ١٦٠ دولة من الدول الأطراف، فإن الاتفاقية هي واحدة من أكثر الاتفاقات انضماما في التاريخ القانوني والدبلوماسي الدولي الحديث. ومن الأهمية بمكان أن يتم الحفاظ على سلامة الاتفاقية، ومن المناسب أن يظل القرار الجامع بشأن المحيطات يعكس الطابع العالمي والموحد للاتفاقية.

وبشكل منفصل، نشكر الدول على دعمها للنص الذي اقترحته أستراليا بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في سياق القرار الجامع بشأن المحيطات. يقدم هذا النص مزيدا من الاعتراف بالمشكلة الخطيرة والمتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي وتنسيق الاستجابة. إن التصدي الفعال يتطلب اتخاذ إجراءات دولية منسقة، ويسرنا أن مشروع قرار المحيطات يسلط الضوء في هذا الصدد، على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

يسرنا أيضا أن مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات يتضمن إشارة إلى الدور الحيوي الذي تؤديه النظم الإيكولوجية التي تخزن الكربون الأزرق في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. إن النظم الإيكولوجية التي تخزن الكربون الأزرق

هي بعض أهم النظم المهددة في العالم، وهناك حاجة ملحة إلى العمل معا من أجل حمايتها وترميمها. وتحقيقا لهذه الغاية، أعلنت أستراليا في مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ بأننا قمنا بإنشاء شراكة دولية من أجل الكربون الأزرق. وفي الأشهر الأخيرة، يسرنا أن نرحب بالأعضاء الجدد: فرنسا والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، وسيراليون، ومنظمة حفظ الطبيعة.

وفي مؤتمر تغير المناخ الذي عُقد مؤخرا في مراكش، المغرب، أعلنت أستراليا بالاشتراك مع فرنسا، خطة عمل جديدة بشأن مبادرة الشعب المرجانية الدولية. وإذ تسلم الخطة بتأثير ظاهرة الابيضاض العالمية الأخيرة على الشعب المرجانية في العالم، بما في ذلك الحاجز المرجاني العظيم في أستراليا نفسها، فإنها تعطي مبادرة الشعب المرجانية الدولية تركيزا معززا على تغير المناخ، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه الشعب المرجانية وما يتصل بها من النظم الإيكولوجية الساحلية التي تخزن الكربون الأزرق، في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

و نتطلع إلى مواصلة العمل معا لضمان أمن محيطاتنا وسلامتها واستدامتها.

السيدة زاهير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): بوصف ملديف مجموعة من الجزر المرجانية المنخفضة، المعتمدة على المحيطات والمهددة تهديدا مباشرا بالتغييرات في البيئة البحرية، فإن بلدي، ملديف، يعتبر المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار مسائل بالغة الأهمية. ولذلك، فإننا نقدر كثيرا الاهتمام والوقت اللذين يجري إيلائهما للتحديات الكبيرة التي تواجهها المحيطات والبحار في العالم، ونرحب باعتماد القرارات السنوية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. كما يرحب وفدي بتقريري الأمين العام في إطار هذا البند (A/71/74 و A/71/351)، اللذين يعملان كفهرس هام للمناقشات والمفاوضات بشأن هذه المسألة. كما نحيي ونشكر منسقي مشروعي القرارين على التزامهما بقيادة الاجتماعات غير الرسمية.

لقد غذت المحيطات الحياة على الأرض لبلايين السنوات، وهي تعمل لتحقيق التوازن بين جميع النظم الإيكولوجية الضعيفة على كوكبنا. إنها مصدر طبيعي لا يقدر بثمن، ونحن كبشر لم نبدأ باستكشافها إلا للتو. وهي ليست أصلا من الأصول فحسب، بل ضرورة لاستمرار الحياة كما نعرفها. ولهذا السبب تحديدا نحتاج إلى ضمان أن تظل المحيطات مصدرا للحياة للأجيال القادمة، بدلا من تحولها إلى تهديد لوجودهم نتيجة لإجراءاتنا الطائشة.

وبالنظر إلى الطابع المترابط للمحيطات، فإن الأنشطة البشرية التي تؤثر سلبا على المحيطات بصورة مباشرة أو غير مباشرة تؤثر علينا جميعا، بمن في فيهم من لم يتسببوا منا في هذه المشاكل بل لم يسهموا في حدوثها. والدول الجزرية الصغيرة، التي تشكل المحيطات الجزء الأكبر من جغرافيتها، هي الأكثر عرضة للوقوع ضحايا لهذه التأثيرات الضارة.

وبما أن أثار تغير المناخ هي أحد أكبر التهديدات التي تواجه جيلنا، فإنها غالبا لا رجعة فيها وذات أثر واسع النطاق، وهي لا تغيير غلافنا الجوي، بل تدمر محيطاتنا أيضا. ومع الزيادة الإجمالية في درجات حرارة المحيطات في جميع أنحاء العالم، فقد تضخم الإنهاك الحراري الناجم عن أحداث مثل النينيو، مما تسبب في ابيضاض الشعب المرجان عبر الشعاب الملديفية، الأمر الذي يضر بالنظم الإيكولوجية البحرية ويشكل تحديات للمصائد التي تستخدم الطُعم. وبالمثل، ومع ارتفاع في درجات الحرارة السطحية، فقد انحسرت طبقة الهبوط الحراري، مما يؤدي إلى انخفاض في الصيد السطحي للتونة الوثابة. كما أن تحمض المحيطات، الذي يرتبط أيضا ارتباطا مباشرا بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، قد غيّر كيميائيا البيئات البحرية، مما أسفر عن آثار ضارة على النظم الإيكولوجية، لا يزال يتعين اكتشاف مداها.

إن ارتفاع درجات حرارة المياه، وابيضاض المرجان وتحمض المحيطات وتدهور البيئة البحرية أثرت ليس على مصائد الأسماك فحسب، بل على السياحة، مع عواقب سلبية على أكبر صناعتين اقتصاديتين في ملديف. ويتعين على العالم قاطبة أن يعزز الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي، لمصلحة التكافؤ بين الأجيال وفيما بينها.

والمسألة لأخرى الهامة العابرة للحدود التي تعاني منها محيطاتنا هي معدات الصيد المتروكة أو المفقودة. ويقدر أن هناك أكثر من ٦٤٠ ٠٠٠ طنا من معدات الصيد المتروكة في المحيطات في جميع أنحاء العالم وسيستغرق تحللها مئات السنين. وخلال مواسم الرياح الموسمية، ينجرف ما يُترك من أجهزة تجميع الأسماك والشبكات الوهمية إلى المياه الملديفية، مدمرا الشعاب المرجانية ومُحدثا تشابل الحوتيات وغيرها من أشكال الحياة البحرية. وهذا يشكل خطرا ليس على البيئة البحرية فحسب، ولكن على البشر أيضا، بسبب إدخال اللدائن الدقيقة في السلسلة الغذائية. إن لمعالجتنا هذه المسألة حوافز اقتصادية، بالإضافة إلى تخفيفها من المخاطر على الصحة البشرية والبيئية. وبيّن تحليل التكاليف والفوائد أن نفقات استرجاع هذه المعدات منخفضة بالمقارنة مع فقدان الإيرادات الناجم عن الإخفاق في ذلك. نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لوقف الإسهام في التسبب بهذه المشكلة، التي تؤثر في العالم بأسره، والبدء في عكس مسار الضرر الذي تم إنجازه بالفعل.

إن تلوث المحيطات باللدائن وإلقاء القمامة البحرية نتيجة للإدارة غير الكفؤة للنفايات يخلقان بالمثل مخاطر ضارة على محيطات العالم والأحياء البحرية.

وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن نقوم بخفض كل من إنتاج واستخدام البلاستيك، وفي الوقت نفسه، ضمان تحسين خطط إدارة النفايات، لحصر النفايات البلاستيكية والاستفادة من الفوائد الاقتصادية المحتملة التي يمكن جنيها من إعادة التدوير. وفي هذا الصدد، شرعنا في ملديف، بالفعل في معالجة تلوث المحيطات بالبلاستيك، من خلال شراكة بين برلي للمحيطات ومنظمة محلية غير حكومية، والتثقيف والتوعية بالتنوع البيولوجي في ملديف.

وتعترف الدول الجزرية الصغيرة بشكل أفضل بقيمة وأهمية المحيطات، لأن علاقتنا مع المحيطات تتجاوز مجرد القيمة الاقتصادية. وتشكل الروابط الاجتماعية والثقافية القوية التي تجمعنا بالمحيطات، جزءا من هويتنا الفريدة. ولذلك، إضطلعنا نحن الملديفيين بدورنا كحراس للمحيطات، واتخذنا العديد من التدابير لحفظ واستدامة استخدام محيطاتنا.

وتمشيا مع الهدف ١٤,٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار، حددت ملديف ٤٢ محمية بحرية على طول مياهها الوطنية، بلغ مجموعها أكثر من ٤٩٤ ٢٤ هكتارا من المساحات الشعابية. وعلاوة على ذلك، حددت وكالة حماية البيئة ٢٧٤ منطقة حساسة بيئياً، على أساس التنوع البيولوجي والتفرد والفوائد الاقتصادية للحفاظ عليها. لكن من أجل تحقيق هدف الحفاظ على ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام ٢٠٢٠، فإننا ندعو البلدان الأخرى إلى تعزيز جهود الحفظ في الأماكن الخاضعة لولايتها أيضا. وتشكل المحمية الحيوية لليونسكو في الجزيرة المرجانية بع، في ملديف مثالا لكيفية تجاوز الفوائد الاقتصادية للمناطق المحمية البحرية، القيود في الأنشطة الإنمائية.

وبالمثل، فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي الفريد ضمن النُظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، بذلت ملديف جهودا مكثفة من أجل استعادة الشعاب المرجانية عن طريق نشر الشعب المرجانية. وتستخدم المنتجعات السياحية والمنظمات

غير الحكومية هذه المنهجية بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع إطار لرصد الشعاب المرجانية، يشمل المدنيين والباحثين العلميين، لدعم البرنامج الوطني لرصد الشعاب المرجانية ومواصلة الرصد الحثيث لما يجري فيها. ولا تقدم الشعاب المرجانية هذه القيمة الإيكولوجية المتنوعة فقط، ولكن صناعاتنا الرئيسية، السياحة ومصائد الأسماك، تعتمد عليها.

وثمة اعتراف بملديف كرائد عالمي في مجال استدامة مصائد الأسماك. وتستخدم أساليب الصيد المستدام، وصيد الأسماك بالقصبة والخيط، وصناعة صيد الأسماك، وتثقيف قطاع الصناعة، من خلال وضع منهج مصائد الأسماك، والحد من استغلال أنواع الطعوم الحية، من خلال خطة إدارة مصائد الأسماك بالطعوم الحية. وقد أنشأنا نظام المعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك، الذي يكفل إمكانية التعقب على امتداد سلسلة القيمة، ويعد أحد أفضل نُظم التعقب في العالم. وتم أيضا وضع سياسات قوية لإدخال الزراعة البحرية في ملديف بهدف تنويع قطاع مصائد الأسماك والحد من إجهاد الأرصدة السمكية القائمة.

لكن لأننا تفتقر إلى القدرة والموارد لرصد مياهنا الإقليمية بشكل مناسب، لا تزال ملديف تقع ضحية للصيد غير القانوني في جميع أنحاء منطقتنا الاقتصادية الخالصة. وقد أسفر ذلك عن خسائر اقتصادية تزيد قيمتها عن ٦٠٠ مليون دولار، وتسبب في نكسة كبيرة لجهودنا الرامية لحماية الأرصدة السمكية والبيئات البحرية. وأصبح من الواضح تماما أننا، نحن الدول الجزرية الصغيرة، مع ما نعانيه من قيود متأصلة في قدراتنا ومواردنا، لا يمكن أن نتحمل عبء حماية المحيطات وحدنا. وبما أن المحيطات هي مورد يربطنا جميعا، فهذه قضية عالمية ينبغي أن يتقاسم العالم المسؤولية عنها. إننا بحاجة جميعا إلى أن نصبح أوصياء على محيطات كوكب الأرض.

وفي هذا الصدد، ترحب ملديف بمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بحفظ واستدامة استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية، المقرر عقده في نيويورك العام المقبل. ونعتقد بأنه سيشكل منبرا مفيدا لجميع البلدان، التي ستجتمع معا لمناقشة كيفية تنفيذ الهدف، وبناء الشراكات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المفيدة للطرفين. ونأمل أن تكون نتيجته توجيه دعوة قوية للعمل.

وفي حين أننا نشارك في إطار الأمم المتحدة في العديد من المسائل المرتبطة بالمحيطات، بما في ذلك العمليات المتنوعة مثل الحوكمة ومصائد الأسماك وحفظ الأنواع، فإننا بحاجة إلى إعادة التفكير في أنظمة مشاركتنا. تشكل المحيطات ومواردها نظاما مترابطا، ويتعين أن يعكس نهجنا صوب حفظها، هذا الواقع. ونحن بحاجة إلى التوقف عن العمل في صوامع منعزلة، والتعجيل باعتماد استجابة أكثر تنسيقا وشمولا.

ويتيح لنا إنشاء اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩: وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فرصة فريدة لمعالجة الثغرات في إدارة المحيطات وحمايتها. ويجب علينا استخدام هذه الفرصة والعمل معا بصورة بناءة. وبالفعل، يمكن أن تؤدي عملية وضع هذا الصك بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على مر السنين القادمة، إلى تشكل أحد أهم النُظم القانونية في هذا المجال. ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي إلى التغيير الواسع النطاق على الصعيد العالمي لإعطاء فرصة لنجاح جهودنا المبذولة في مجال الدفاع عن المحيطات.

ونحن بحاجة إلى وقف تسميم المياه التي نستخرج أغذيتنا منها. كما أننا بحاجة إلى وقف استغلال موارد المحيطات دون اعتبار للعواقب الطويلة الأجل، لا سيما عندما يجري القيام

بذلك بصورة غير مشروعة. ونحن بحاجة إلى وقف القضاء التام على أنواع عاشت وتكاثرت لملايين السنين. ونحن بحاجة إلى وقف تلويث الغلاف الجوي للأرض بطريقة يمكن أن يغير طبيعة المحيطات، ونحن بحاجة إلى الحفاظ على ثروة المحيطات لأجيالنا المقبلة.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): إن صحة وإنتاجية المحيطات لحاضرنا ومستقبلنا عنصر لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعزز هدف التنمية المستدامة ١٤، حفظ واستدامة استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة، ويعزز كذلك مسؤولية الجمعية العامة عن ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المقطوعة بشأن المحيطات وقانون البحار.

ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه المقبل، فرصة لمعالجة التحديات التي تواجه محيطات العالم. إن موناكو، التي أيدت مبادرة السويد وفيجي، تعتزم الإسهام إلى حد كبير في التحضير للمؤتمر، وفي المؤتمر نفسه، ولا سيما عن طريق تبادل الخبرات بشأن المسائل المتعلقة بتحمض المحيطات، الذي هو نتيجة لتغير المناخ، ويؤثر على الحياة البحرية.

وتقوض ظاهرة تحمض المحيطات في الواقع، صحة محيطاتنا وتؤثر بصورة خاصة على المناطق الساحلية. ومنذ عام ٢٠١٠، عقد مركز موناكو العلمي، وبيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في موناكو، ثلاث حلقات عمل مع العديد من الشركاء، مع التركيز على الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لتحمض المحيطات. ولتلك الآثار أهمية خاصة فيما يخص صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والسياحة، والثقافة والتكيف مع تغير المناخ في المجتمعات الساحلية. وستعقد حلقة العمل الرابعة في إمارة موناكو، خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ويعتبر سمو الأمير ألبرت الثاني مدافعا متفانيا عن المحيطات ومواردها. وقد ظل ثابتا في التزامه الشخصي بكفالة أن تجد المحيطات مكانها الصحيح في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، حيث احتلت المحيطات، حتى الآن، مكانة هامشية نسبيا في المفاوضات الدولية بشأن المناخ، التي ركزت على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون جراء الأنشطة الإنسانية على الأرض، وعلى دور الغابات في امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وتدابير التكيف اللازمة لتغير المناخ. وتغير ذلك، مع إطلاق منبر المحيطات والمناخ التابع للجنة الأوقيانوغرافية الدولية لليونسكو في عام ٢٠١٥. وساهم المنبر في دمج الدور الرئيسي الذي تقوم به المحيطات في تنظيم المناخ ضمن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وحفز دور المحيطات في تنظيم المناخ أيضا موناكو على الانضمام إلى تحالف الطموح العالي. ويتيح التحالف زيادة بذل جهودنا الرامية إلى المزيد من التعبئة، ليس فقط خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكن أيضا في جميع الأطر ذات الصلة، كما رأينا مؤخرا بنجاح في المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي.

وأود أيضا أن أشير إلى أن موناكو تستضيف حاليا الاجتماع التشاوري حول تقرير خاص عن تغير المناخ والمحيطات والغلاف الجليدي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي يضم ١٠٣ خبراء ينتمون إلى ٤٠ بلدا. وبلغت صياغة هذا التقرير الخاص، الذي شاركت موناكو فيها بشكل كبير، مرحلة مهمة فيما يخص مسألة المحيطات في مواجهة تغير المناخ. ومن المتوقع إنجاز هذا المشروع بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٩.

وتشكل النفايات البلاستيكية في المحيطات، مشكلة هامة أخرى، يتطلب حجمها اتخاذ إجراءات على وجه السرعة.

إنه لأمر مروع أن نتصور عواقب احتواء المحيط على مواد بلاستيكية يفوق حجمها بأطنان موارده من مصائد الأسماك. وقد دفعت هذه الكارثة الوشيكة الأمير ألبير الثاني إلى التوقيع على إعلان نوايا لإطلاق التحالف الدولي للحد من النفايات البلاستيكية في البحار خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في مراكش، بالمغرب. وكمية النفايات البلاستيكية في البحر الأبيض المتوسط وهو، للأسف، أحد أكثر الأجسام المائية تلوثا، تُقدر قيمتها بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار. وقد حظرت موناكو منذ بداية العام الأكياس البلاستيكية التي تُستخدم لمرة واحدة للإسهام في هذه التوعية. وسيجري فرض حظر على الأواني البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة بحلول عام ٢٠٢٠.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دواله (جيبوتي).

وكما أُعلن خلال مؤتمر ”محيطنا“، الذي عقد في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر، فإن موناكو ستقدم مساهمة مالية على مدى ثلاث سنوات للمبادرات الصغرى التي تهدف إلى الحد من النفايات البلاستيكية في البحر الأبيض المتوسط. غير أن جهودنا ستذهب سدى دون دعم القطاع الصناعي. وللمستهلكين دور حاسم ينبغي لهم القيام به في الاختيار بين الحد من الاعتماد على البلاستيك، الذي يصبح أرق وأكثر قدرة على المقاومة بصورة مطردة، أو استهلاك الأسماك المغذاة بالبلاستيك. ونحن نعمل على نحو وثيق في هذا المجال مع العديد من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ففي وقت سابق من هذا العام، فقد قاد الأمير ألبير الثاني وفدا إلى المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، والذي جرى خلاله اعتماد ١٠٠ مقترح، بما في ذلك مقترحات بشأن المحميات البحرية والتنوع البيولوجي وإدارة المحيطات والسياحة البيئية.

وفي هذا العام، بدأت اللجنة التحضيرية المنشأة لوضع صك ملزم قانونا بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية عملها. وقدمت موناكو، بالاشتراك مع كوستاريكا، إسهاما خطيا قبل الدورة الثانية بشأن عملية إنشاء أدوات إدارية قائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المحميات البحرية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن المحميات البحرية تمثل حلا دائما وعمليا وناجعا إيكولوجيا وجيد التصميم من الناحية المالية لحماية البيئات البحرية الهشة وتحقيق أهدافنا المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي.

وتلتزم موناكو – إلى جانب فرنسا وتونس، في إطار منطقة البحر الأبيض المتوسط، ابتداء من عام ٢٠١٣ – بمبادرة تهدف إلى دعم إنشاء وإدارة محميات بحرية من خلال إنشاء صندوق استئماني مبتكر. ومنذ ذلك الحين انضمت إلينا المغرب وألبانيا، وقدم ”الاتحاد من أجل المتوسط“ دعمه السياسي. ويجري دعم الصندوق الاستئماني بمساهمات من جهات مانحة عامة وخاصة، بما في ذلك جهات مانحة دولية، ومساهمات من مؤسسات وأعمال تجارية وجهات راعية. والهدف من ذلك هو تقديم دعم طويل الأجل وتمويل إضافي لمشاريع محددة. وقدمت الإمارة ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في هذا العام.

وتجسد تلك المبادرة الالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط والهدف ١١ من أهداف أيتشي. ويجب أن تؤدي الإجراءات التي يتخذها هذا الصندوق الاستئماني إلى التمكين من إنشاء شبكة من المحميات البحرية المُدارة بفعالية والتي تمثل التنوع الإيكولوجي. وللقيام بذلك، سيُستفاد من الأموال في تحسين المحميات البحرية القائمة بالفعل ودعم إنشاء محميات جديدة. وقد أُعلن عن توفير رأسمال أولي للمغرب وتونس أثناء المنتدى الثاني للمحميات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد مؤخرا في طنجة.

وموناكو هي مقر الاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من

المحيط الأطلسي، وهو منظمة دولية احتفلت مؤخرا بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وقد وقعت هذه المنظمة مؤخرا على مذكرة تعاون مع برنامج الأمم المتحدة البيئي، تهدف إلى إقامة حوار منتظم مع أمانة اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. وكذلك سيتم تعزيز التعاون السياسي والاتصالات مع إدارات مصائد الأسماك والأنشطة البشرية التي تنشأ عنها تهديدات للحوتيات. وقد تأكد أيضا الدور الرائد للاتفاق في إطار النهج القائم على النظام الإيكولوجي في سياق اتفاقية برشلونة فيما يتعلق بمجموعات الحوتيات والتلوث الضجيجي، اللذين أصبحا من الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بحفظ الموارد البحرية الحية.

كما أننا نستضيف المنظمة الهيدروغرافية الدولية، التي أنشئت في عام ١٩٢١ في موناكو. ومن ثم، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى أولويات تلك المنظمة الدولية. إنها، للأسف، لا تزال غير معروفة إلى حد كبير لعامة الناس. وتحظى المنظمة بمركز المراقب في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠١. وتعزيز سلامة الملاحة وحماية البيئة البحرية هما أولويتان للمنظمة التي يشارك ممثلوها بانتظام في الجلسات في نيويورك. إن لفوائد الجغرافيا المائية وقياس الأعماق وخرائط قاع البحار أهمية كبيرة للتجارة والسياحة، غير أنه لم يتم التركيز على هذا الأمر بما فيه الكفاية. تصوروا أنه لم تجر قياسات بشكل مباشر لنسبة ٨٥ في المائة من أعماق البحار. وذلك يعني أنه جرى رسم خرائط لسطح كوكب المريخ بدرجة أكبر مما قيست به محيطاتنا.

ومن ثم، فإن لدى وفد بلدي خططا لتحسين صياغة الفقرات المناسبة في القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار خلال الدورة المقبلة. ومع دخول بروتوكول عام ٢٠٠٥ المتعلق بتعديل اتفاقية المنظمة الهيدروغرافية الدولية حيز النفاذ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه من الآن فصاعدا لن يتعين على أي دولة تطلب الانضمام إلى المنظمة تأمين موافقة ثلثي الأعضاء الحاليين، وفي الممارسة العملية لا يتم رفض طلب أي دولة ومعنى ذلك خفض الوقت اللازم للحصول على العضوية. وحتى الآن، فإن الأمر كان يستغرق من سنتين إلى ثلاث سنوات.

ختاما، أشكر بحرارة ميسري مشروعي القرارين قيد المناقشة، واللذين نشارك في تقديمهما. كما أشكر الدول التي قدمت مشروع القرار بشأن اليوم العالمي لسمك التونة A/71/L.27، الذي نشارك كذلك في تقديمه. وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي نعمل معها بشكل وثيق، الدول الأعضاء إلى التقيد بتوازن عادل بين حفظ مواردنا البحرية القيمة جدا والاستخدام المستدام لها.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يستهل هذا البيان بالترحيب بمختلف تقارير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار وعن استدامة مصائد الأسماك.

اليوم، وإذ تنظر الجمعية العامة في مشاريع القرارات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، فإن بيرو تؤكد مجددا التزامها التاريخي بحماية المحيطات وحفظ الموارد السمكية وغيرها من الموارد البحرية الحية. إن بيرو بلد متنوع للغاية، ونحن ندرك الإمكانات الكبيرة لهذا الأمر على صعيد تحقيق تنميتنا المستدامة ومن أجل حماية نظمنا الإيكولوجية ومن أجل رفاه شعبنا، كما يظهر في الأولوية العالية التي يوليها بلدي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٤ المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

ويرحب بلدي بالعملية التحضيرية الحالية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الذي يهدف إلى دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل

لجميع عمليات الجمعية العامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ونعرب أيضا عن تقديرنا لإيلاء رئيس الجمعية العامة الأولوية لهذه المسألة.

وقد تشرف وفد بلدي، في ذلك الصدد، بالمشاركة في رئاسة الاجتماع السابع عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والتي انصب التركيز خلالها على مجالات الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. وفي تلك المناسبة، شهدنا كيف أنه لحل هذه المشكلة، يتعين علينا اتباع نهج شامل متعدد القطاعات لا يقتصر على مشاركة الحكومات على مختلف المستويات، بل كذلك مشاركة المنظمات الدولية والمجتمع المدني وأوساط الصناعة. ويسر بيرو أن مشروع القرار A/71/L.26، ”المحيطات وقانون البحار“، يقرر أن العملية التشاورية غير الرسمية ستركز في مناقشاتها خلال اجتماعها الثامن عشر على موضوع ”آثار تغير المناخ على المحيطات“. وإننا نعتقد أنه من المهم جدا، مع بدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ مؤخرا والذي وقعته بيرو وصدقت عليه، أن تعالج الجمعية العامة تلك المسألة.

إن المياه البيروفية هي من أكثر المياه إنتاجية على كوكب الأرض، إذ إنها تسهم بنسبة ٢٠ في المائة من إنتاج أعالي البحار على مستوى العالم، وبذا فإننا نسهم في تحقيق الأمن الغذائي على كوكب الأرض. غير أننا ندرك الطبيعة الهشة للمحيطات والعوامل المختلفة التي تهددها. ولذلك السبب، كانت بيرو أحد أوائل البلدان التي شددت على ضرورة حماية موارد مصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية الحية. وفي ذلك الصدد، يروج وفد بلدي بنشاط، إلى جانب آخرين، في مختلف المحافل لوضع قواعد للقضاء على الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك والتي تسهم في الإفراط في صيد الأسماك والاستغلال المفرط.

ولها آثار سلبية على استدامة الموارد البحرية، والتجارة ،والأمن الغذائي، وعلى التنمية المستدامة بصورة عامة. وفي الوقت نفسه، فإن الهدف المعلن يتسق مع الغاية ١٤,٦ من خطة عام ٢٠٣٠ .

وفي ضوء ما سبق، يود وفد بلدي أن يختتم هذا البيان بتأكيد التزامه القوي بجميع عمليات الجمعية العامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، تمشيا مع اهتمامنا التاريخي بحماية المحيطات وموقفنا باعتبارنا بلدا شديد التنوع من الناحية البيولوجية يدرك الإمكانات الكبيرة التي يمثلها هذا التنوع للأجيال المقبلة. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا لمشروعي القرارين بشأن المحيطات وقانون البحار (A/71/L.26) وبشأن مصائد الأسماك المستدامة (A/71/L.24)، ونشارك في تقديم مشروع القرار A/71/L.27، الذي يحدد اليوم العالمي للتونة.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بفرصة المشاركة في المناقشة بشأن البند ٧٣ من جدول الأعمال، ”المحيطات وقانون البحار“، بما في ذلك البند الفرعي (ب) المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة. ونشكر الأمين العام على تقريره السنوي الشامل (A/71/74) عن التطورات والمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار.

بوصفها دولة جزرية، فإن ثرواتنا ووجودنا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحيطات، ولذلك فإننا نثمن ونقدر كثيرا الجهود الرامية إلى حفاظ عليها وحمايتها. ولهذا السبب، كنا نأمل أن نرى صيغة لغوية أقوى في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار (A/71/L.26)، تمشيا مع الالتزام الجماعي الذي نخضع جميعا للمساءلة عنه. ونرى أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يوفر إطارا أساسيا لنا للمضي قدما في هذا الصدد. ومن خلال التركيز تركيزا محددا على الهدف ١٤ وما يطابقه من غايات، فإننا أمام فرصة لكفالة إدارة وحفظ مواردنا البحرية على نحو فعال من أجل التنمية المستدامة.

ويسر جامايكا أن تلاحظ التقدم المطرد الذي يجري إحرازه في مختلف المحافل المخصصة للمحيطات وقانون البحار. ونحن نحيي الجهود العديدة التي بذلت على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بعقد العديد من حلقات العمل والاجتماعات، والمبادرات الأخرى، وكلها بهدف مشترك هو ضمان أن نظل مخلصين لالتزاماتنا في هذا المجال البالغ الأهمية.

وبوصفها البلد المضيف للسلطة الدولية لقاع البحار، فنحن ملتزمون بالعمل الجاري من أجل ضمان توفير الموارد في المنطقة لصالح الجميع، فضلا عن صون وحماية السلامة البيئية في قاع البحار العميقة. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر تهانينا للسيد مايكل لودج على انتخابه أمينا عاما للسلطة الدولية لقاع البحار، خلال الدورة الثانية والعشرين للسلطة التي عقدت في وقت سابق من هذا العام.

وما فتئت جامايكا تشدد على الحاجة إلى التعاون من أجل ضمان قدرة البلدان النامية، مثل بلدنا، على المطالبة بنصيبها من المشاعات العالمية. وهذا مبدأ أساسي مكرس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وطابع هذا المبدأ المصون وغير قابل للانتقاص ركيزة أساسية يقوم عليها خطابنا المستمر بشأن المحيطات وقانون البحار.

وارتباطنا الطويلة بهذه العملية، منذ اعتماد اتفاقية قانون البحار، ما زال يلهم اعتقادنا بأن هناك مجالا هائلا لمزيد من التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالبحار والمحيطات لنا. ولهذا السبب، فإننا نشعر بالارتياح إزاء الأجواء الإيجابية والملائمة جدا التي تتسم بها مناقشاتنا بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وما زلنا مقتنعين بأن النجاح في إبرام صك جديد بشأن حماية وحفظ الموارد البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تكملة ضرورية وهامة لضمان فعالية إدارة المحيطات.

وبالنظر إلى أوجه التقدم التكنولوجي والعلمي الكبير التي تحققت منذ اعتماد الاتفاقية، فمن الضروري أن ندرس ونقيم الإطار اللازم لننظم بفعالية الإدارة والاستخدام المستدام لمواردنا البحرية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي القيام بذلك بطريقة عادلة ومنصفة. ونحن نعتبر السلطة الدولية لقاع البحار مؤسسة أساسية ينبغي أن تكون قائمة في أي نظام في المستقبل. والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه المناقشة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يمكن معالجته بصورة أفضل في سياق ما توفره حاليا السلطة. فعمل السلطة حتى الآن، فضلا عن قيمتها الاستراتيجية بوصفها منظمة تضم عددا كبيرا من الدول الأعضاء، يجعلها أنسب مؤسسة لضمان تزويد الصك الجديد المعني بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بالهيكل اللازم للتنفيذ الفعال. وبالتالي، فإن وفد بلدي يرى أنه من الأهمية بمكان أن نستخدم الآليات القائمة بدلا من إنشاء آليات جديدة.

ومشاركة البلدان النامية في المداولات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار أمر أساسي لأي نظر على نحو هادف في هذه المسألة. وفي حين أن لدينا جميعا مصلحة راسخة ورهانا في هذه المسألة الهامة، فإن العديد من بلداننا تعتمد اعتمادا شديدا على المحيطات ومواردها لضمان بقائها في حد ذاته. فالكثير من أساليب حياتنا في جامايكا، بما في ذلك الغذاء والتغذية، وصناعة السياحة والأنشطة الترفيهية لدينا، يرتهن بضمان الحماية الكافية لحيزنا البحري واستخدام موارده على نحو مستدام. ومن الجدير بالذكر أن الأسماك هي ثاني أهم بروتين في نظامنا الغذائي، لا تسبقها في ذلك إلا الدواجن. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل مساهمة السياحة في اقتصاد جامايكا ٣٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي.

وبالتالي، فإن الأخطار التي تهدد بيئتنا البحرية، بم فيها الصيد المفرط، والتلوث، وأثر تغير المناخ تمثل خطرا حقيقيا

على الجدوى الاقتصادية لدينا. ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٦، ”حالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم“، فإن المجموع العالمي لاستخلاص إنتاج الأسماك في عام ٢٠١٤ بلغ ٩٣,٤ مليون طن، ٨١,٥ طم منها من المياه البحرية. ويلاحظ التقرير أن الأرصدة السمكية البحرية في العالم لم تتحسن عموما، على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض المناطق، وأن المستويات المستدامة بيولوجيا من الأرصدة السمكية قد انخفضت من ٩٠ في المائة عام ١٩٧٤ إلى ٦٨,٦ في المائة عام ٢٠١٣.

ونود أن نسجل تقديرنا العميق للعمل القيم الذي قامت به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي كان لجهودها الدؤوبة والتزامها الثابت أهمية محورية في الإنجازات التي حققناها حتى الآن. وتستحق الشعبة دعمنا المستمر وتتطلب موارد متناسبة لتمكينها من مواصلة العمل بفعالية.

والحاجة إلى الموارد حاجة ماسة أيضا في حالة لجنة حدود الجرف القاري. ويشعر وفدي بالقلق من أن الافتقار إلى الموارد الكافية قد حد من مشاركة أعضاء من البلدان النامية الذين انتخبوا لعضوية تلك الهيئة. وبدون التمثيل الواسع، هل يمكننا حقا القول بأن اللجنة قد أوفت بولايتها؟ ولذلك، فإننا نحث البلدان التي بمقدورها أن تفعل ذلك، على توفير الموارد اللازمة للجنة. ونرحب بالدعم الذي قدمته البلدان المانحة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات المنشأ بغرض تيسير مشاركة الخبراء من البلدان النامية. بيد أننا، وفي الوقت الذي ما زالت فيه مستويات التمويل الإجمالية غير مرضية تماما، نشجع الآخرين على النظر في تقديم مساهمات في هذا الصدد.

وفي العديد من الجوانب، ما زالت المحيطات إلى حد كبير مجهولة إذ هناك أعداد هائلة من الأنواع لم تكتشف بعد. ولذلك، من واجبنا ضمان ألا ينصب تركيزنا فحسب على الكيفية التي يمكننا بها زيادة معرفتنا بما يكمن تحت سطح البحر، ولكن أيضا حول كيفية زيادة تصميمنا على حفظ تلك الموارد واستدامة استخدامها. وبالنسبة لوفد بلدي، فإن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يكتسي أهمية أكبر، لأنه سيتيح لنا الفرصة لكي نعالج لتصدي بشكل جماعي ودون تحفظ المسائل الحاسمة المتعلقة بحماية محيطاتنا.

إننا نقف عند نقطة حيوية في جهودنا الرامية إلى صون محيطاتنا وبحارنا ولكننا لا نستطيع القيام بذلك إلا إذا بقينا ثابتين في التزامنا بالعمل معا، وآزر أحدنا الآخر، ويجب ألا نتنصل من تلك المسؤولية بل مواجهتها بما تتطلبه من جدية وسرعة. وتأكدوا بأن جامايكا على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا الصدد.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تعتبر سنغافورة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إحدى أهم الاتفاقيات الدولية القائمة. وتوفر تلك الاتفاقية الإطار الشامل لإدارة شؤون محيطات العالم. السفير تومي كوه ممثل سنغافورة، الذي شغل منصب رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن قانون البحار للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢، وصف عن صواب الاتفاقية بأنها دستور المحيطات. وعلى مدى العقدين الماضيين، وفرت اتفاقية قانون البحار الإطار القانوني لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك التعاون الدولي. وفي ذلك الصدد، نرحب بانضمام أذربيجان إلى اتفاقية قانون البحار. ونحض البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

يتناول مشروع القرار الجامع المعروض علينا (A/71/L.26) طائفة واسعة من الأنشطة التي تنفذ في المحيطات والبحار وتؤثر على المجتمع الدولي بأسره. كانت الغاية بالكامل من مختلف المبادرات والاجتماعات المتصلة بالمحيطات وقانون

البحار وضع جدول أعمال لهذه السنة التقويمية. وعقدت تلك الاجتماعات بشكل مستقل عن بعضها البعض، ولكن من الأساسي التشديد على أوجه الترابط بينهما. وفي رأينا، أن من المهم تحقيق وإدامة الاتساق داخل العمليات المختلفة، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بمكانة الاتفاقية في جوهرها. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يدلي ببعض التعليقات بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ والسلطة الدولية لقاع البحار؛ وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛ والعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي.

فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، عقدت اللجنة التحضيرية دورتين مثمرتين شارك فيها وفدي بنشاط. ونرحب بالسيدة ريني لي، عضو وفد سنغافورة، على مساهمتها بوصفها ميسرا للفريق العامل غير الرسمي المعني ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. وتكرس الاتفاقية توازنا دقيقا بين المصالح. أما المناقشات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية فعليها الاعتراف بهذا التوازن واحترامه. ونحن على ثقة بأن المواقف البناءة للوفود سوف تستمر. وستواصل سنغافورة المضي قدما والعمل بشكل وثيق مع الأطراف الأخرى لكي نكفل بأننا بالعمل معا بوسعنا أن نحرز تقدما على أساس توافق الآراء.

فيما يتعلق بقانون الأمن الداخلي، واصلت سنغافورة المشاركة بنشاط في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار، بما في ذلك بوصفها عضوا في مجلس السلطة الدولية لقاع البحار. وانتخبت السيدة ريني لي، ممثلة سنغافورة هذا العام لعضوية اللجنة القانونية والتقنية للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وهذا شرف عظيم لسنغافورة. ويؤكد التزامنا بالإسهام البناء في عمل السلطة الدولية لقاع البحار لصون التراث المشترك للبشرية. ونرحب أيضا بالتقدم المستمر الذي تحرزه السلطة الدولية لقاع البحار في وضع قواعد وأنظمة وإجراءات للأنشطة المضطلع بها في المنطقة بموجب الجزء الحادي عشر من اتفاقية قانون البحار.

وترحب سنغافورة بتقديم مسوّدة العمل المبدئية لنظام الاستغلال في الدورة الثانية والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار. وقد أبدينا تعليقاتنا على المسودة. وإنجاز هذا العمل مسألة ذات أولوية. كذلك نلاحظ التقدم الذي يجري إحرازه بشأن الاستعراض العام والمنتظم للكيفية التي سار عليها عمليا النظام الدولي للمنطقة. ونحن نتطلع إلى تقديم التقرير النهائي عن الاستعراض بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونعرب عن الشكر للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار بي أودونتون على قيادته على مر السنين. ونتطلع إلى العمل مع الأمين العام المقبل، السيد مايكل لودج.

شارك وفدي أيضا في الاجتماع السابع عشر للأمم المتحدة للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار التي أنشأتها الجمعية العامة. وهذه العملية التي تتناول موضوع الحطام البحري واللدائن الدقيقة. ونرحب بهذه الفرصة للتأمل في العلوم والتحدي الذي تمثله اللدائن الدقيقة، وأهمية إعطاء الأولوية للوقاية، وأهمية اتباع نهج متكامل في إدارة الأنشطة، بما في ذلك العمل المنسق بين مختلف السلطات القطاعية المختصة. وفي السنة المقبلة، ستركز العملية الاستشارية غير الرسمية بشأن موضوع آخر ذي صلة، أي آثار تغير المناخ على المحيطات. وصدّقت سنغافورة على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ قبل ثلاثة أشهر. ورحبنا بدخولها حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ولا يزال تغير المناخ يشكل خطرا كبيرا على العديد من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سنغافورة. ونتطلع إلى تبادل الآراء الذي سيُعقد في العام المقبل في العملية التشاورية غير الرسمية.

وفيما يتعلق بالعملية المنتظمة، تعتقد سنغافورة أن عملها حيال المسائل المتعلقة بالمحيطات يجب أن يظل يسترشد بالبحوث والمعلومات المتعلقة بالمحيطات والأنشطة البشرية ذات الصلة. وهذه الاتفاقية تنشئ الإطار القانوني الذي يتعين أن تخضع له جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. غير أن كل طرف من هذه الأطراف الفاعلة له نظرة محدودة للمحيطات تركز على مصالحه القطاعية. لذلك نقدر العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ فهي تضطلع بدور هام في مساعدتنا على فهم البيئة البحرية، بما في ذلك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. لقد أُنجزت بنجاح الدورة الأولى للعملية المنتظمة. وأسفرت الدورة الأولى عن عملية رائدة للتقييم البحري العالمي المتكامل الأول. وقد أتاح لنا التقييم أفكارا قيمة جدا. وعلينا الآن أن نبني عليها للدورة الثانية للعملية المنتظمة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والإبقاء على الزخم.

ومن المجالات الأخرى التي سيتعين علينا فيها الاستمرار في الحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن شيد بالرئيس على التزامه الشخصي وقيادته في دعم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المحيطات والبحار لدعم تنفيذ ١٤هدفا من أهداف التنمية المستدامة. ونحن في سنغافورة نتشاطر ونؤيد رؤيته ذلك أن المؤتمر سيكون بمثابة منبر لجميع أصحاب المصلحة للعمل معا وحشد المجتمع الدولي إجراءات لدعم تنفيذ ١٤ هدفا من أهداف التنمية المستدامة. إن الوثيقة الختامية، والحوارات المتعلقة بالشراكات والالتزامات الطوعية المعلنة في المؤتمر الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ستشكل إسهاما هاما في تنفيذ ١٤ هدفا من أهداف التنمية المستدامة. تعلق سنغافورة أهمية كبرى على المؤتمر. ونرى أنه لا يمثل أولوية هامة فقط بالنسبة لسنغافورة بل للمجتمع الدولي بأسره. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر والعمل مع الرئيسين المشاركين، السويد وفيجي، وكذلك العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل تحقيق نتيجة ناجحة.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/71/74) بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ونشكر أيضا السيد ثيمبيل جوبيني، ممثل جنوب أفريقيا والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج على عملهما في تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الجامع (A/71/L.26) ومشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/71/L.24) على التوالي. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لمدير وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على جهودهم الدؤوبة في المشاورات غير الرسمية.

السيد دينجر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في تقديم مشروعي القرارين A/71/L.26 و A/71/L.24 المعنونين على التوالي: ”المحيطات وقانون البحار“ و ”استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة“.

وكما يعلم الكثيرون من الحاضرين، فوزير الخارجية جون كيري هو من المناصرين المتحمسين للمحيطات لأنه يدرك أن الحياة على الكوكب ترتهن بمحيط يتمتع بالصحة. توفر المحيطات الغذاء والدخل لبلايين البشر. وهي تنظم طقسنا والمناخ. وهي تولّد أكثر من نصف الأكسجين الذي نتنفسه وتمتص الكثير من ثاني أكسيد الكربون الزائد الناتج عنا، مما يساعد على إبطاء آثار تغير المناخ.

ولكن المحيط في مأزق. فأكثر من ٣٠ في المائة من الأرصدة السمكية العالمية المقدّرة تتعرّض للإفراط في الصيد، ويجري استغلال حوالي ٦٠ في المائة غيرها بالفعل في أقصى مستوى مستدام. إننا نضيف ملايين الأطنان من اللدائن إلى المحيطات كل عام. وقد ارتفعت حموضة المياه البحرية بنسبة ٣٠ في المائة منذ الثورة الصناعية، مما يضعف أصداف بعض الكائنات البحرية، وقد امتصت المحيطات أكثر من ٩٠ في المائة من حرارة الأرض الزائدة منذ سبعينيات القرن العشرين، ما يرفع درجة حرارة المحيطات ومستوى سطح البحر.

وقد استضاف الوزير كيري مؤتمر ”محيطنا“ الثالث في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر الماضي لتركيز اهتمام العالم، مرة أخرى، على المسائل الرئيسية المتعلقة بالمحيطات في عصرنا – استدامة مصائد الأسماك، والتلوث البحري، والتأثيرات المتصلة بالمناخ على المحيطات والمناطق البحرية المحمية – بناء على الالتزامات الناتجة عن مؤتمر ”محيطنا“ الأول المنعقد في واشنطن في ٢٠١٤ والثاني المنعقد في فالبارايسو بشيلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأعلن المشاركون في مؤتمر ”محيطنا“ الثالث عن التزامات جديدة بحماية المحيط، تتجاوز قيمتها ٥,٢ بليون دولار، وتعهدوا بصون ٤ ملايين كيلومتر مربع تقريباً من المحيطات.

وحتى الآن، التزم المشاركون في المؤتمرات الثلاثة لـ ”محيطنا“ بـ ٩,٢ بليون دولار في مبادرات لحماية المحيطات وتعهدوا بصون ٩,٩ مليون كيلومتر مربع تقريباً من المحيط. وبإضافة منطقة بحر روس البحرية الجديدة المحمية، صار مجموع المناطق المحمية يشكل الآن قرابة ١١,٥ مليون كيلومتر مربع، وهي منطقة تعادل تقريباً حجم قارة أفريقيا أو حوالي ٢٠ في المائة من المساحة البريّة للأرض.

ونتطلع إلى الاستفادةمن هذه النجاحات في مؤتمر ”محيطنا“ المقبل المقرر انعقاده في مالطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي سيستضيفه الاتحاد الأوروبي، وكذلك المؤتمران اللذان ستستضيفهما كل من إندونيسيا في ٢٠١٨ والنرويج في ٢٠١٩. ويسرنا أيضاً أن اجتماع عام ٢٠١٧ للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار سيعالج آثار تغير المناخ على المحيطات.

إن المحيط والمناخ مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. ويمتص المحيط القسم الأكبر من ثاني أكسيد الكربون والحرارة الزائدين، ولكن الأضرار التي تسببها هذه الظاهرة تقوّض بالفعل النظم الإيكولوجية البحرية والمجتمعات الساحلية. ومن دون اتخاذ إجراءات إضافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة، يمكن أن يزيد ارتفاع البحار إلى ما يصل إلى قدمين أو ٣ أقدام بحلول نهاية القرن. وحتى الارتفاع الطفيف في درجات الحرارة يمكن أن يؤثر على أكثر من بليون شخص يعيشون في المناطق المعرضة للفيضانات الساحلية العادية ويؤدي إلى زيادة كثافة العواصف الساحلية. وهناك العديد من الأنواع السمكية التي تتجه نحو القطبين، بحثاً عن المياه الأكثر برودة، مما يضع اقتصادات الصيد تحت الخطر ويهدد ما يربو على ثلاثة بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم يعتمدون على الأغذية البحرية مصدراً للبروتين. إن شعابنا المرجانية تُظهر علامات على الدمار لأن المرجان الذي كان يُعتقد أنه لم يُفسد بات يفقد لونه ويموت.

وهذا هو السبب في أن الأهداف والإجراءات الطموحة التي اتفقت عليها البلدان العام الماضي في باريس لا بد وأن توفر لنا الأمل في الطريق إلى الأمام. سيتيح لنا اجتماع العملية الاستشارية غير الرسمية في العام القادم الفرصة لدراسة آثار تغير المناخ على المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية والمجتمعات الساحلية ورفع مستوى الوعي بشأنها، وتعزيز عزمنا على التنفيذ الكامل لاتفاق باريس.

ويسرنا أيضاً أن مشروع قرار هذا العام بشأن مصائد الأسماك المستدامة قد عزز الدعوة إلى الدول الأعضاء، فرادى

ومجتمعة، لحفظ الأرصدة السمكية واستخدامها على نحو مستدام، تمشياً مع جهودنا الأوسع نطاقاً من أجل تعزيز النظم الإيكولوجية البحرية السليمة. لقد كانت سنة مثمرة في الأمم المتحدة لاستدامة مصائد الأسماك. ويسرنا أن مشروع القرار الجديد يقرّ بالنتائج الهامة للمؤتمر الاستعراضي المستأنف للأمم المتحدة بشأن اتفاق الأرصدة السمكية، الذي أدمجت فيه الوفود توصيات عديدة وعززتها، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية وتحسين الرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ.

ونقدّر أيضاً المناقشة بشأن تنفيذ صيغة القرار السابق المتعلقة بالصيد في قاع البحار بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في قاع البحار. وهناك اعتراف واسع النطاق بأنه قد تم إحراز تقدم كبير في إدارة الصيد في قاع البحار ومنع حدوث آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة على مدى العقد الماضي، بما في ذلك إنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك وتدابير الحفظ الملزمة. وكانت توصيات الاستعراضات التي أجرتها الأمم المتحدة عناصر أساسية في ذلك الجهد. ومع ذلك، يشدد مشروع القرار أيضاً على أن ذلك التقدم يظلّ متفاوتاً. وثمة حاجة ماسة إلى تعزيز التنفيذ من جانب الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

يتضمن مشروع قرار هذا العام بشأن استدامة مصائد الأسماك أيضاً صيغة جديدة أو منقحة هامة في مجالات أخرى ذات أولوية. فعلى سبيل المثال، اتفقت الوفود على تنقيح بعض الإشارات إلى ولايتي خطة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري في مشروع القرار الذي عفا عليه الزمن ليجسد أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لم يعودوا يتفاوضون في إطار خطة الدوحة الإنمائية. وفي حين أن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك يقتبس من الفقرة ١٧٣ من القرار ٢٨٨/٦٦، المعنون ”المستقبل الذي نصبو إليه“، بما في ذلك الإشارات إلى ولايتي خطة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري، أدرجت هذه الإشارات في قرار مصائد الأسماك منذ ٢٠١٢ ويجري التمسك بها توخياً للدقة التاريخية لا غير.

ولا تلغي هذه الإشارات بأي حال من الأحوال أو تبطل إعلان نيروبي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي وافق عليه جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، لم يتمكن أعضاء المنظمة من الاتفاق على تأكيد جولة الدوحة الإنمائية. ونتيجة لذلك، لم يعد أعضاء منظمة التجارة العالمية يتفاوضون ضمن إطار جولة الدوحة الإنمائية. ولذلك، فإن الولايات المتحدة ترى بقوة أن الإشارات التاريخية المتبقية لجولة الدوحة الإنمائية وولايتي خطة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري في مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك لا أساس لها وليست بمثابة سابقة للوثائق التفاوضية في المستقبل. ويرحّب مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك أيضاً ببدء نفاذ اتفاق تدابير دولة الميناء، وهو إنجاز رئيسي للمجتمع الدولي من شأنه أن يساعد على تعزيز جهودنا لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وتمشياً مع التركيز على المناخ ومشروع القرار بشأن المحيطات، يتضمن مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك صيغة هامة، ويدعو الدول والمنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك إلى النظر بصورة ملائمة في تغير المناخ وتحمّض المحيطات عند وضع تدابير الحفظ والإدارة، فضلاً عن تعزيز التعاون على تبادل المعلومات العلمية ذات الصلة وأفضل الممارسات. ويسلّم مشروع القرار أيضاً بأهمية العمل على إعادة بناء الأرصدة السمكية ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومعالجة الصيد الشبحي عن طريق التخلي عن معدات الصيد المفقودة أو التخلص منها.

إن مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة ومشروع القرار بشأن المحيطات هذا العام يذكران بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤، الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونشكر السويد وفيجي على المشاركة في استضافة المؤتمر ونرحب بذلك بوصفه فرصة للمجتمع الدولي لتحديد المزيد من التعاون والجهود اللازمة لتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤ الرامي إلى حفظ واستدامة استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة.

وتود الولايات المتحدة أن تشكر المدير غابرييل غوتشه – فانلي وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لخبرتهم ودعمهم في إعداد مشروعي القرارين. ونود أيضاً أن نشكر السيد ثمبيلي جويني ممثل جنوب أفريقيا على تنسيق مشروع القرار بشأن المحيطات والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج على تنسيق مشروع القرار بشأن مصائد الأسماك. وكلاهما قام بعمل رائع.

أخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الشاق للوفد وتعاونه في صياغة مشروعي القرارين. ويحدونا الأمل في أن تطبع روح التعاون هذه جهودنا لمعالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تنتظرنا المحيطات.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد كولومبيا أن يبدأ بيانه بالإعراب باحترام عن خالص شكرنا للسيد ثمبيلي إلفوس جويني ممثل جنوب أفريقيا والسيد أندرياس موتزفيلدت كرافيك ممثل النرويج على جهودهما الدؤوبة بوصفهما منسقي مشروعي القرارين A/71/L.26 و A/71/L.24، المعنونين على التوالي: ”المحيطات وقانون البحار“ و ”استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة“، وذلك بإجرائهما المناقشات بمهارة وشفافية وروح بناءة، الأمر الذي جسّد التنوع الذي كان حاضراً أثناء المشاورات من جانب جميع الدول التي شاركت فيها.

إن كولومبيا دولة تتمتع بتنوع بحري هائل. وبفضل ظروفها الجغرافية البيولوجية – بما لديها من سواحل تطل على المحيطين الأطلسي والهادئ – فإنها تمتاز بامتلاك تنوع هائل في النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية الطبيعية، التي لا تتوقف سلامتها على الإدارة الوطنية المتناسقة والمسؤولة فحسب، بل وعلى إدارة البلدان الأخرى المتاخمة لهذين المحيطين.

إن كولومبيا، بوصفها بلدا شديد التنوع، ملتزمة بحفظ وحماية وتنمية هذين المحيطين على نحو مستدام من خلال تنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي تركز على أهمية المسألة، على المستويين الوطني والعالمي. كما أنه لدى البلد إطارا مؤسسيا متينا في المناطق البحرية والساحلية، يسترشد برؤية شاملة تشكل فيها البحار والسواحل ومواردها عناصر أساسية للأنشطة القطرية.

ولهذا السبب، تعترف كولومبيا بالمساهمة القيمة التي يمثلها مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار. ومع ذلك، فإن مشروع القرار يعتمد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي تعد أداة قضائية لم تصدق كولومبيا عليها. ولذلك، فإن مبادئ مشروع القرار ليست إلزامية أو قابلة للإنفاذ في بلدي، باستثناء تلك التي أظهرنا قبولها صراحة. وبالمثل، فإن بلدي لا يؤمن بأن الاتفاقية هي الإطار القانوني الوحيد لتنظيم الأنشطة المنفذة في المحيطات. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن كولومبيا تضطلع بنشاطها في البيئة البحرية مع التقيد الصارم بالالتزامات الدولية التي اعتمدتها أو قبلت بها صراحة.

وأخيرا، وكما ذكرنا في مناسبات مختلفة، تود جمهورية كولومبيا أن تشير إلى أن مشروع القرار ومشاركتنا في اعتماده ينبغي ألا يُنظر إليها أو تفسّر على أنها تعني قبولنا صراحة أو ضمنيا بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والروح البناءة التي توجه بلدنا فيما يخص المحيطات وقانون البحار تقوم على اعتقاد راسخ بأن على كل الدول التزام بحماية البحار ومواردها، على أساس أن المستقبل المستدام للعالم يعتمد عليها إلى حد كبير. وكولومبيا على استعداد للتعاون مع الدول الأخرى في العمل على التصدي للتحديات التي تواجه حماية صحة المحيطات.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المنسقين على إجراء المفاوضات بشأن مشروعي القرارين، A/71/L.26 و A/71/L.24 أمام الجمعية العامة اليوم.

يؤكد وفد بلدي من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أحد الصكوك الدولية الرئيسية بما لها من آثار اقتصادية واستراتيجية وسياسية. وتشكل أحكامها توازنا دقيقا بين حقوق الدول والتزاماتها، التي يجب أن تحترمها جميع الدول الأعضاء. وينبغي الحفاظ على هذا التوازن، بما في ذلك عند التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بقانون البحار وخلال العمليات المنشأة في إطار عمل الجمعية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها.

لقد قررت الجمعية العامة الشروع في عملية لوضع إطار قانوني لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية، التي تنظر في إمكانية صياغة اتفاق متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينبغي للجنة التحضيرية التي عقدت بموجب القرار ٢٩٢/٦٩ أن تتناول بشكل مشترك وكلي حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية، ولا سيما الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك تقاسم المنافع، وتدابير الحفظ، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وذلك بهدف تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وتعتقد الأرجنتين أنه من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نطاق اتفاق مستقبلي محتمل ومعاييره، كخطوة أساسية قبل الشروع في عملية التفاوض.

وفيما يتعلق بجوهر المسألة، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على أنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب إلى ما هو على المحك، وهو حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وأن الاتفاقية أعلنت رسميا أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، فضلا عن مواردها، تمثل تراثا مشتركا للبشرية، وينبغي أن يجري استكشافها واستغلالها لصالح البشرية. وبالنسبة للأرجنتين، فإن هذا المبدأ هو الأساس للنظر في هذه المسألة ويجب أن يدرج في أي اتفاق في المستقبل.

والأرجنتين مقتنعة بأن الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك عن طريق البحر، يتطلب الامتثال لقواعد اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وتعاون الدول لقمع هذا الاتجار غير المشروع. وفي نفس الوقت، يجب أيضا أن يكون ذلك متسقا مع الصيغة اللغوية للاتفاقية بغية تفادي الالتباس فيما بين المؤسسات القانونية وسبل الانتصاف القائمة بموجب القانون الدولي.

وتود الأرجنتين أن تشكر لجنة حدود الجرف القاري على عملها المضني والمستمر. فقد برزت بعض التحديات مع وجود دورات أطول. وينص مشروع القرار الذي سنعتمده مرة أخرى على بعض التدابير المؤقتة لمعالجة قضايا أماكن

العمل والتغطية الطبية، على وجه الخصوص. ومع ذلك، لا يزال من الضروري العمل من أجل ضمان التوصل لحل دائم للمسائل المطروحة.

إن مهمة اللجنة هامة للغاية بالنسبة للدول الأعضاء. ولذلك يجب أن نكفل توفير ما يكفي لها من الموارد وشروط الخدمة اللازمة. وفي إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بشروط خدمة أعضاء اللجنة، نأمل أن تواصل الدول الأعضاء بذل الجهود بحيث يجري معالجة التحديات الناشئة بفعالية وعلى وجه السرعة. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة المستمرة من جانب الأمين العام تكتسي أهمية بالغة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود مرة أخرى أن أذكر بأن عمل اللجنة يتعلق بترسيم الحدود القائمة بالفعل في المادة ٧٦، وليس بحقوق الدول الساحلية. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٧٧، من الجزء السادس من الاتفاقية على أن

”حقوق الدول الساحلية على الجرف القاري لا تتوقف على احتلال، فعلي أو حكمي، ولا على أي إعلان صريح“.

وذلك التذكير يرد في الفقرة ٨٠ من مشروع القرار A/71/L.26 بشأن المحيطات وقانون البحار.

وترحب الأرجنتين بهذه السنة حيث تمثل الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار وتود الاعتراف بالمساهمات في تطوير القانون الدولي، وقانون البحار على وجه الخصوص، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات. لقد اضطلعت المحكمة بمهمة بالغة الأهمية – بوصفها السلطة القضائية التي أنشأتها الاتفاقية – في العمل على حل القضايا المتصلة بمختلف الجوانب المتعلقة بقانون البحار. وقد أيدت الأرجنتين عمل المحكمة منذ إنشائها، وهي واحدة من الدول الأطراف التي قبلت ولايتها التي نرحب بحقيقة أنها قد أنشئت بوصفها المحكمة المتخصصة بشأن قانون البحار.

انتقل إلى مشروع القرار A/71/L.24 بشأن استدامة مصائد الأسماك، إذ لا يسع وفد بلدي سوى أن يؤكد مجددا على أننا بحاجة إلى تفادي الخروج على القاعدة فيما يتعلق بأي مفاوضات على قانون البحار النابع من الاتفاقية، وإلى المضي قدما بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة ٧٧ من الاتفاقية، فإن الموارد الآبدة للجرف القاري تخضع للحقوق السيادية للدول الساحلية على المدى الكامل للمنطقة البحرية. ولذلك، فإن حفظ هذه الموارد وإدارتها يقعان ضمن الصلاحيات الحصرية للدول الساحلية، التي تتحمل المسؤولية عن اتخاذ التدابير اللازمة بشأن هذه الموارد وما يتصل بها من نظم إيكولوجية، التي يمكن أن تتضرر من ممارسات الصيد التي قد يكون لها أثر مدمر، بما في ذلك الصيد في قاع أعالي البحار. وفي هذا الصدد، اتخذت الأرجنتين تدابير للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والموارد الآبدة على الامتداد الكامل لجرفها القاري.

ويود بلدي أن يؤكد من جديد قلقه إزاء الاتجاه نحو محاولات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إضفاء الشرعية من خلال قرارات الجمعية العامة على السعي إلى اعتماد تدابير تتجاوز نطاق تطبيقها المكاني والمادي والشخصي. تعترض الأرجنتين على هذه التفسيرات لقرارات الجمعية العامة. كما تعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية، من خلال قرارات الجمعية العامة، وإجراءات مجموعات الدول التي تسعى تنظيم المسائل التي تتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، عندما لا يكون هناك أي إطار عمل قانوني متفق عليه عالميا يسمح بمثل هذه الإجراءات.

وختاما، تعرب الأرجنتين عن شكرها وامتنانها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما أبدوه

من روح مهنية، وتأمل في أن تتم الموافقة في الوقت المناسب وفي إطار اللجنة الخامسة على التدابير الرامية إلى تعزيز شعبة الموارد المنصوص عليها في مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اليابان بلدٌ محاطٌ بالبحر كليّة. وفي كل عام، يحتفل اليابانيون في ثالث يوم إثنين من تموز/يوليه، باليوم البحري، وهو يوم عطلة وطنية، للإعراب عن الامتنان لبركات البحار والصلاة من أجل الرخاء كدولة بحرية. ومنذ العصور القديمة، تكرمنا البحار بالغذاء وتواصل توفير طرق التجارة مع جميع البلدان. إن أنشطة اليابان بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، تستند إلى هذا الشعور بالامتنان.

ويسعد اليابان أن تشارك، إلى جانب أكثر من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء، في تقديم مشروع القرار A/71/L.26 بشأن المحيطات وقانون البحار. فالبحار المفتوحة والمستقرة ضرورية من أجل تحقيق السلام والرخاء في المجتمع الدولي ككل، ولا بد من الحفاظ عليها وتعزيزها. وعليه، فإن تعزيز سيادة القانون في البحار هام للغاية. ولهذا السبب شدد رئيس الوزراء آبي، على المبادئ الثلاثة التالية لسيادة القانون في البحار.

أولا، ينبغي للدول أن تتقدم بالمطالب وتعمد إلى توضيحها على أساس القانون الدولي. ثانيا، ينبغي للدول ألاّ تستخدم القوة أو الإكراه في محاولة منها للدفع بالمطالب قدما. ثالثا، ينبغي للدول أن تسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتضمن مشروع القرار روح هذه المبادئ جميعها. إن الدول الأعضاء باعتمادها مشروع القرار، إنما تعرب عن إرادتها الجماعية بالتمسك بهذه المبادئ.

وترحب اليابان بالدور المتزايد الأهمية للمحكمة الدولية لقانون البحار في إيجاد تسوية سلمية للمنازعات البحرية. نهنئ المحكمة بمناسبة ذكراها السنوية العشرين. ويحدونا أمل صادق في أن تسهم المحكمة في تعزيز سيادة القانون في البحار من خلال تراكم الأحكام الهامة. يمثل دعم اليابان لندوة الذكرى السنوية العشرين للمحكمة بهامبورغ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي رمزا لتقديرنا البالغ لدورها المستمر. واليابان هي أكبر مساهم في المحكمة حسب الأنصبة المقررة، وستواصل دعم أنشطتها من خلال توفير الفنيين القانونيين المؤهلين تأهيلا عاليا.

تقدر اليابان قيام السلطة الدولية لقاع البحار بالتنفيذ المطرد لولايتها من أجل بناء نظام قانوني بحري بشأن المنطقة الدولية لقاع البحار. تقوم الحاجة إلى اتباع نهج متوازن لاستغلال قاع البحار العميق يأخذ في الحسبان الحاجة إلى حفظ البيئة. ستواصل اليابان الإسهام في المناقشات البناءة بشأن صياغة مدونة استغلال تحقق توازنا معقولا بين الاستغلال والبيئة. كما ستواصل اليابان المشاركة بنشاط في عمل السلطة، التي تزداد أهميتها من حيث الموارد البشرية والمالية. نحن ملتزمون بالإسهام بشكل استباقي في وضع نظام قانوني لقاع البحار العميقة عن طريق السلطة.

تقر اليابان بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري، وقد أسهمت باستمرار في تخصيص الموارد البشرية والمالية لدعم أنشطتها. وقد قررنا تسمية البروفيسور توشيتسوغو يامازاكي من جامعة طوكيو مرشحا للجنة في انتخابات العام القادم. البروفيسور يامازاكي هو أحد أبرز الجيولوجيين البحريين في اليابان. ونحن واثقون بأنه سيواصل تقليد الأعضاء اليابانيين في اللجنة، بمن فيهم العضو الحالي البروفيسور أورابي، المتمثل في الإسهام القوي في عملها.

ونحن نسهم من أجل تمكين مشاركة أعضاء اللجنة من البلدان النامية. ولهذا الغرض، وكجزء من الدعم المالي المقدم إلى اللجنة، تبرعنا بحوالي ٥٦ ٠٠٠ دولار هذا العام للصندوق الاستئماني. إننا نتطلع إلى زيادة ذلك التبرع في العام المقبل. ونأمل أن مساهماتنا، إلى جانب مساهمات جميع الدول الأعضاء الأخرى، ستؤدي إلى استمرار وسرعة التقدم المحرز في عمل اللجنة.

ومن المؤسف أن العالم ما زال يواجه طائفة واسعة من التحديات البحرية الأمنية غير التقليدية. وتعتقد اليابان، بوصفها بلدا يستفيد من التجارة البحرية، أن من الأهمية بمكان الرد على القرصنة والسطو المسلح اللذين يهددان الممرات البحرية. ونحن مساهمون بفخر في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة على هذه الجبهة.

وقد استمرت اليابان بنشر قوات دفاعها الذاتي في عمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن، منذ ٢٠٠٩. وفي آسيا، علاوة على ذلك، أسهمنا في تخصيص الموارد البشرية والمالية لأنشطة اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا، الذي احتفلنا بذكراه السنوية العاشرة هذا العام. وتقدم اليابان دعما سلسا إلى الدول الساحلية التي تسعى إلى زيادة قدرتها على تعزيز إنفاذ القانون البحري. ويشمل هذا الدعم المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون في مجال معدات الدفاع والمساعدة في مجال بناء القدرات بهدف كفالة سيادة القانون. ونأمل أن نواصل تعزيز هذه المساعدة مستقبلا.

في العام الماضي، أطلق القرار ٢٩٢/٦٩ العملية التشاورية لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ترحب اليابان بدورتي اللجنة التحضيرية اللتين عقدا هذا العام لذلك الغرض. تقر اليابان بالأهمية الكبيرة لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وسوف تواصل بنشاط دعم عمل اللجنة التحضيرية بهدف وضع صك دولي متوازن تماما وملزم قانونا يفيد المجتمع الدولي بأسره.

ختاما، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، نرحب بالخطط الرامية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بنيويورك في العام المقبل.

قبل أن أختتم بياني، تود اليابان أن تشكر وفد جنوب أفريقيا على دوره الهام في تيسير مشروع القرار A/71/L.26. نحن ممتنون أيضا لجميع الدول الأعضاء والأمانة العامة على ما قدموه من دعم خلال المشاورات غير الرسمية. واليابان على ثقة بأن نفس روح التعاون هذه ستستمر بعد اعتماد مشروع القرار في الجمعية العامة.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين، الواردين في الوثيقتين A/71/74 و A/71/74/Add.1، واللذين يوفران معلومات عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ويشددان على أهمية التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجهود الهائلة للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، ولا سيما نتائج الاجتماع السابع عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار والاجتماع السادس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشجع الجمعية العامة على أن تأخذ التوصيات الواردة في تقارير هذين الاجتماعين في الاعتبار، وأن تدعمها.

ونرحب بنتائج الاجتماعات العديدة التي عقدها الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بوصفها خطوات إضافية صوب وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتقدر فييت نام الأنشطة الناجحة للأجهزة المنشأة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الدورة الثانية والعشرون للسلطة الدولية لقاع

البحار والجهود التعاونية للجنة حدود الجرف القاري للنظر في الطلبات المقدمة من الدول الأطراف. ونقدر على وجه الخصوص دور ومساهمة واختصاص المحكمة الدولية لقانون البحار وغيرها من آليات تسوية المنازعات في تفسير وتطبيق اتفاقية قانون البحار.

وبعد مرور أكثر من ٣٠ سنة على إبرام الاتفاقية وأكثر من ٢٠ عاما على دخولها حيز النفاذ، فإنها قد أصبحت أهم وثيقة قانونية تنظم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، الأمر الذي يسهم في تحقيق السلام والأمن ويكفل سلامة وأمن وحرية الملاحة في البحار والتحليق الجوي فوقها. وتوفر الاتفاقية إطارا قانونيا شاملا لأغراض إدارة واستخدام الموارد البحرية بصورة سلمية ومنصفة ومستدامة وكفؤة من أجل ازدهار البشرية. وهي تلزم الدول الأطراف، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، بالتنفيذ التام لأحكامها بحسن نية وبطريقة مسؤولة بما يكفل احترام سيادة جميع الدول وحقوقها ومصالحها المشروعة. وعلاوة على ذلك، توفر الاتفاقية إطارا شاملا وفعالا للتسوية السلمية للمنازعات.

وفييت نام، بصفتها دولة طرفا في الاتفاقية ودولة ساحلية في منطقة بحر الشرق، تعلق أهمية كبيرة على السلام والاستقرار والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وكانت فييت نام من بين أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على الاتفاقية، وما فتئت تتقيد بأحكامها وتحترم الحقوق والمصالح المشروعة للدول الأخرى وتشارك بنشاط في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية. وتشجع فييت نام الجمعية العامة على إيلاء الاهتمام الواجب للتنمية المستدامة وحفظ التنوع البحري. وتحث فييت نام جميع الدول على احترام وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بكفالة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة للمحيطات، وفقا للاتفاقية والقانون الدولي.

إن المحيطات هدية لا تُقدر بثمن من الطبيعة للبشرية، ونحن مسؤولون عن المحافظة عليها للأجيال الحالية والمقبلة. بيد أن التطورات المعقدة الأخيرة في بعض أنحاء العالم، بما في ذلك بحر الشرق، تشكل تهديدا للسلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي. ولذلك، فإننا نهيب بجميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع الاحترام الكامل للعمليات الدبلوماسية والقانونية وتنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي والتعجيل بإنجاز مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام فييت نام بأهداف ومقاصد الاتفاقية. ونحن نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي سيُعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وسنعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لكي يحقق المؤتمر نجاحا كبيرا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أكثر من ٢٥ سنة عندما كنت لا أزال دبلوماسيا شابا، تكلمت لأول مرة من على هذه المنصة ذاتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال. واليوم، أود أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على العمل المنجز خلال السنوات اللاحقة، بما في ذلك إعداد التقرير السنوي لهذا العام عن المحيطات وقانون البحار وإضافته (A/71/74).

إن مسألة البيئة البحرية لا تزال مدعاة للقلق البالغ بسبب تغير المناخ والحطام البحري وصيد الأسماك المفرط وصيدها غير المشروع. ولذلك، من المهم مواصلة العمل للوفاء بالتزاماتنا في إطار أهداف التنمية المستدامة التي يقر الهدف ١٤ منها بأهمية المحيطات ومواردها. ونرحب بمشروع قرار استدامة مصائد الأسماك (A/71/L.26)، الذي يعالج مشكلة صيد الأسماك غير

المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والذي يشكل خطرا كبيرا على التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية.

وأوكرانيا ملتزمة بقوة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دستور المحيطات، التي تجسد القانون الدولي العرفي وتحدد الإطار القانوني الشامل لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وقد اعترفت الدول الأطراف في الاتفاقية باستصواب إنشاء نظام قانوني للمحيطات والبحار، وذلك من خلال الاتفاقية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة جميع الدول. ومن شأن نظام كهذا تيسير الاتصالات الدولية وتعزيز الاستخدام السلمي للمحيطات والبحار، واستغلال مواردها بشكل منصف وفعال، وحفظ مواردها الحية، ودراسة وحماية وحفظ البيئة البحرية.

وللأسف، فإن هذا النظام القانوني المعترف بها عالميا يواجه اليوم تحديات كبيرة في أوكرانيا والمناطق البحرية المجاورة. وفي ضوء احتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، فإن الدولة المعتدية قد تدخلت في حقوق أوكرانيا بوصفها الدولة الساحلية في المناطق البحرية المتاخمة للقرم في البحر الأسود ومضيق كيرش، واغتصبت هذه الحقوق. وباتت أوكرانيا غير قادرة على الاضطلاع بالتزاماتها الدولية بموجب المعاهدات ذات الصلة والصكوك التقليدية في المناطق البحرية التابعة لشبه جزيرة القرم، بما في ذلك توفير سلامة وأمن الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري وحماية البيئة البحرية وأعمال البحث والإنقاذ.

ونتيجة لذلك، أصبح الجزء الشمالي الشرقي من البحر الأسود منطقة رمادية بالمعنى الحرفي للكلمة بالنسبة للنقل البحري الدولي، وهو ما يتجلى في زيادة عدد الخسائر البشرية والحوادث البحرية في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه جرى خلال الدورة السابعة والتسعين للجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية المعقودة مؤخرا النظر في وثيقة معنونة ”سلامة وأمن الملاحة في الجزء الشمالي الشرقي من البحر الأسود“، قدمتها أوكرانيا وجورجيا، وتم الاتفاق على أنه ينبغي البدء في رصد أمن وسلامة الملاحة في هذا الجزء من البحر الأسود. وعلاوة على ذلك، في أيلول/سبتمبر، أرسلت أوكرانيا رسميا إلى الاتحاد الروسي إخطارا بالتحكيم وبيان الدعوى، لبدء إجراءات تحكيمية مخصصة بموجب اتفاقية قانون البحار للدفاع عن حقوقها بوصفها دولة ساحلية في المناطق البحرية المتاخمة للقرم في البحر الأسود وبحر أزوف ومضيق كيرش.

ونود أن نكرر ما جاء في أحدث تقرير للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، والذي يشدد على أن قدرة الدول على تحقيق أقصى قدر من الفوائد من المحيطات والبحار وبناء اقتصاد مستدام قائم على المحيطات تتوقف على صون وتعزيز أمن المجالات البحرية. وفي ضوء ذلك، فإننا ندين حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في المجال البحري والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والأنشطة البحرية الأخرى التي تهدد استقرار العالم وأمنه وازدهاره.

على الرغم من أننا نشعر بالتشجيع من إنجازات المجتمع الدولي في مجال مكافحة القرصنة البحرية، تود أوكرانيا التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق أي نتائج مستدامة بدون معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة والسطو المسلح في البحر ومحاكمة مرتكبي هذه الأفعال ومنظميها وميسريها برا. لكننا نود الإعراب عن قلقنا العميق إزاء تزايد حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وفي الوقت نفسه، فإننا سعداء بانخفاض عدد نفس الحوادث في البحر قبالة السواحل الصومالية، إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٥. ونحن فخورون بإسهام أوكرانيا بنشاط في هذه الدينامية الإيجابية، بما في ذلك طوال النصف الأول من فترة ولايتنا المنتخبة في مجلس الأمن.

وفي ضوء ذلك، تحث أوكرانيا الدول الساحلية، ودول العلم وصناعة السفن على بذل كل ما في وسعها لضمان

سلامة الملاحة البحرية وأمنها، خاصة في المناطق العالية المخاطر. إن أوكرانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، بهدف تحقيق الهدف المذكور آنفا، وفقا للالتزامات الدولية القائمة.

السيد ماديمي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد ثيمبيله جوييني ممثل جنوب أفريقيا، والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج، والسيدة مارغو ديي ممثلة ناورو على تنسيق مشاريع قرارات هذا العام، A/71/L.27 و A/7/L.24 و A/7/L.26، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومصائد الأسماك المستدامة، واليوم العالمي للتونة، على التوالي، في إطار البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٧٣ من جدول الأعمال. ونحن في الواقع أحد مقدمي مشروع القرار بشأن اليوم العالمي لسمك التونة، ونؤيد اعتماد الجمعية العامة لجميع القرارات الثلاثة.

وللهند تاريخ بحري طويل. ولدينا ساحل طويل، يمتد لأكثر من ٧ ٥٠٠ كيلومتر، ونقع على الطرق التجارية البحرية الرئيسية في العالم. وعلاوة على ذلك، ما فتئت الهند تكرس نفسها للتعددية لتسيير الشؤون العالمية. وقد كنا من أوائل الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في عام ١٩٨٢، بعد أن شاركنا بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية المفضية إلى وضع الصيغة النهائية للاتفاقية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالإضافة إلى الاتفاقات ذات الصلة بها، تمثل إنجازاً كبيراً في عملية التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي. وتحظى بقبول واسع النطاق من جانب الدول الأطراف البالغ عددها ١٦٧ دولة، والاتحاد الأوروبي. إن الاتفاقية، التي توصف بأنها دستور المحيطات والبحار، تتيح الإطار القانوني لاستخدام المحيطات والبحار ومواردها من خلال إقامة توازن بين الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية، والحاجة إلى حماية وحفظ البيئة البحرية وحفظ وإدارة مواردها، من جهة أخرى.

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الأرض. وتعتبر الدول الموارد المحيطية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؛ ويجتذب تطوير الاقتصاد القائم على المحيطات، المزيد من الاهتمام اليوم. وفي هذا السياق، تؤكد الهند، في تفاعلها مع الدول الأخرى، ولا سيما الدول الساحلية للمحيط الهندي، أهمية التعاون فيما يخص الاقتصاد الأزرق.

وخلال السنوات العشرين الماضية، قدمت الاتفاقية إسهاماً رئيسياً في تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، وبالتالي، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب العالم. وينعكس ذلك في الوثيقة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) الذي يكرر الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت خلال عام ٢٠٠٠، وفي تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد خلال عام ٢٠١٥ (٧٠/١).

ويقر الهدف ١٤، الذي يشمل أكثر من ١٧ غاية، بالدور الحاسم الذي تؤديه المحيطات والبحار في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لمبادرة فيجي والسويد، لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤، خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالتزامن مع اليوم العالمي للمحيطات.

لكن يجب أن نتذكر أن تحقيق الإمكانات الكاملة للمحيطات والبحار، مرهون بالاضطلاع بالأنشطة القائمة على المحيطات بطريقة مستدامة، وفقا للمبادئ المتفق عليها دوليا، لا سيما المبادئ الواردة في الاتفاقية. إن محيطاتنا تواجه تحديات هائلة، بما في ذلك تدهور البيئة البحرية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وممارسات الصيد غير القانونية، والممارسات المتعلقة بالسلامة البحرية والأمن البحري، بما في ذلك أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومن دواعي سرورنا مشاركتنا بنشاط في أعمال فريق الاتصال

المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي ساهم بدرجة كبيرة في مكافحة القرصنة في غرب المحيط الهندي.

ونشكر الأمين العام على تقريره وإضافته بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (A/71/74 و A/71/74.Add.1). ونحيط علما بإشارة التقريرين إلى إسهام المحيطات في الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، والطريقة التي تعالج بها اتفاقية قانون البحار تلك الأبعاد الثلاثة، إلى جانب الفرص والتحديات التي تواجه تعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فيما يتعلق بالمحيطات.

إننا نرحب بتقرير الاجتماع السابع عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (A/71/204)، التي ركزت خلالها المداولات على موضوع الحطام البحري واللدائن والجزيئات البلاستيكية. ونحن نؤيد استمرار العملية للعامين القادمين، باعتبارها تشكل منتدى فريدا للمناقشة الشاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة بشأن المواضيع التي تهم العالم، في إطار اتفاقية قانون البحار والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نتطلع إلى الإسهام في مناقشة مواضيع آثار تغير المناخ على المحيطات والضوضاء تحت الماء، البشرية المنشأ.

كما أننا نرحب بتقرير الاجتماع السابع للفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/71/362). وعلاوة على ذلك، نرحب ببدء الدورة الثانية للعملية المنتظمة للتقييم البحري المتكامل العالمي من أجل تقييم الاتجاهات وتحديد الثغرات في سلامة المحيطات، ووضع برنامج عمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

ويتمثل المجال الآخر الذي يكتسي أهمية بالنسبة لوفد بلدي وللمجتمع الدولي، في الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. ونحن نقدر المناقشة الثرية وتبادل الآراء في الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية المعنية بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، التي أنشأتها الجمعية العامة في القرار ٢٩٢/٦٩. ونحن نتطلع إلى الدورتين اللتين ستعقدان العام المقبل، وتقدم خلالهما اللجنة التحضيرية توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية. إننا نقدر قيادة السيد إيدن تشارلز ممثل ترينيداد وتوباغو، ونشكره على ترؤس وتوجيه إجراءات اللجنة التحضيرية بأسلوب مقتدر للغاية.

إن الأداء السلس للمؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، وهي السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، يمثل السبيل للتنفيذ المناسب لأحكام الاتفاقية، وتحقيق الفوائد المرجوة من أوجه استخدام البحار. ولذلك، فإننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى ضمان أدائها الناجع والفعال، ونلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزته تلك المؤسسات في مجالات اختصاص كل منها.

وأخيرا، لدى الهند، بوصفها شريكا مسؤولا في المجتمع الدولي، وبوصفها بلدا لديه ساحل شاسع وجزر عديدة، اهتمام طويل الأمد ومستمر بشؤون البحار والمحيطات، وتؤكد تعاونها الكامل مع الجهود الرامية إلى ضمان الإدارة السليمة والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.